

# الاتجاهات الناشئة في تعويض الخسائر الواسعة النطاق

لويد ديكسون (Lloyd Dixon)، كاثرين كوزنيتسكي (Kathryn Kuznitsky)

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.rand.org/t/CF377](http://www.rand.org/t/CF377)

تمّ نشر هذا البحث بواسطة مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا  
© حقوق الطبع والنشر لعام 2017 محفوظةً لصالح مؤسسة RAND  
RAND® علامة تجارية مسجلة.

#### حقوق الطبع والنشر الإلكتروني محدود

هذه الوثيقة والعلامة (العلامات) التجارية الواردة فيها محميةٌ بموجب القانون. يتوفر هذا التمثيل للملكية الفكرية الخاصة بمؤسسة RAND للاستخدام لأغراضٍ غير تجاريةٍ حصرياً. يحظر النشر غير المصرّح به لهذا المنشور عبر الإنترنت. يصرّح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصي فقط، شريطة أن تظل مكملةً دون إجراء أيّ تعديلٍ عليها. يلزم الحصول على تصريحٍ من مؤسسة RAND، لإعادة إنتاج أو إعادة استخدام أيّ من الوثائق البحثية الخاصة بنا، بأيّ شكلٍ كان، لأغراضٍ تجارية. للمزيد من المعلومات حول إعادة الطباعة وتصاريح الربط على المواقع الإلكترونية، الرجاء زيارة صفحة التصاريح في موقعنا الإلكتروني: [www.rand.org/pubs/permissions](http://www.rand.org/pubs/permissions)

مؤسسة RAND هي منظمةٌ بحثيةٌ تعمل على تطوير حلولٍ لتحديات السياسات العامة وللمساعدة في جعل المجتمعات في أنحاء العالم أكثر أمناً وأماناً، وأكثر صحةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسةٌ غير ربحية، حيادية، وملتزمةٌ بالصالح العام.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها.

#### ادعم مؤسسة RAND

تبرّع بمساهمةٍ خيريةٍ مغفأةٍ من الضريبة على:

[www.rand.org/giving/contribute](http://www.rand.org/giving/contribute)

[www.rand.org](http://www.rand.org)

في مجتمع الاستهلاك الضخم، حيث يسهل حدوث الخسائر الواسعة النطاق، تكتسي عمليات توفير التعويض وإجراءاته لعدد كبير من الجهات المطالبة بالتعويض، أهمية بالغة. وفي سبيل استكشاف القضايا التي تؤثر على السرعة التي يعمل بها نظام التعويض عن مثل هذه الخسائر في الولايات المتحدة الأمريكية، وفعاليتها وإنصافه، عقّدت مؤسسة RAND مؤتمراً في 19 مايو/أيار، 2017 في أرلينغتون بولاية فيرجينيا. وقد تناول المؤتمر ثلاثة مواضيع: (1) الدور المتغيّر للجهات التنظيمية في التسويات، و(2) تأثير حقوق الحجز على التسويات، و(3) تجميع المطالبات. وقد جمع هذا المؤتمر أصحاب الشأن من كامل الطيف القانوني، بمن في ذلك القضاة ومحامو جهات الدفاع والجهات المدّعية وممثلون عن القطاعين العام والخاص، وأكاديميون. وكان للمؤتمر أهداف عدّة، هي كما يلي:

- تسهيل التواصل وتبادل المعلومات لكي يتمكن أصحاب الشأن من التوصل إلى فهم أفضل لكيفية أداء النظام الحالي، والتحديات التي يواجهها
- تحديد الممارسات والاستراتيجيات التي من شأنها تحسين الأداء
- تحديد مجالات البحث التي يمكن أن تفيد في التوصل إلى فهم أفضل للنجاحات وأوجه القصور في النظام الحالي.

عقّد هذا المؤتمر معهد RAND للعدالة المدنية (RAND Institute for Civil Justice [ICJ]) ومركز RAND لإدارة مخاطر الكوارث والتعويض (RAND Center for Catastrophic Risk Management and Compensation [CCRMC]) برعاية كل من معهد RAND للعدالة المدنية ومركز RAND لإدارة مخاطر الكوارث والتعويض، وطوم جيراردي (Tom Girardi) من شركة جيراردي | كيس (Girardi | Keese) القانونية.

### معهد RAND للعدالة المدنية (RAND Institute for Civil Justice)

تم تأسيس معهد RAND للعدالة المدنية (ICJ) عام 1979 بهدف جعل نظام العدالة المدنية أكثر فعالية وإنصافاً، وذلك برّفد صانعي القرارات الحكوميين والخاصين بنتائج التحاليل التجريبية والأبحاث التحليلية.

### مركز RAND لإدارة مخاطر الكوارث والتعويض (RAND Center for Catastrophic Risk Management and Compensation)

يُجري مركز RAND لإدارة مخاطر الكوارث والتعويض (CCRMC) أبحاثاً ويسعى لتحديد السياسات والاستراتيجيات وسواها من الإجراءات التي تستبطن القدرة على الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناتجة عن الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان. وتُركّز أبحاث مركز RAND لإدارة مخاطر الكوارث والتعويض على المجالات الثلاثة التالية:

- الشراكات بين القطاعين العام والخاص في أسواق التأمين ضدّ مخاطر الكوارث
- تعويض الخسائر التي تلي الأحداث الكارثية

• التنسيق بين القطاعين العام والخاص في التعافي من الكوارث.  
يمكن إرسال أي أسئلة أو ملاحظات حول وقائع المؤتمر هذه أو أي طلبات للحصول على مزيد من المعلومات حول معهد RAND للعدالة المدنية (ICJ) أو مركز RAND لإدارة مخاطر الكوارث والتعويض (CCRMC) إلى العنوان الإلكتروني التالي: [ccrmc@rand.org](mailto:ccrmc@rand.org). إن كلاً من معهد RAND للعدالة المدنية ومركز RAND لإدارة مخاطر الكوارث والتعويض هو جزء من وحدة RAND للعدل والبنية التحتية والبيئة (Rand Justice, Infrastructure, and Environment). للمزيد من المعلومات حول وحدة RAND للعدل والبنية التحتية والبيئة، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني <http://www.rand.org/jie> أو الاتصال على العنوان الإلكتروني [jie@rand.org](mailto:jie@rand.org).

### مشاريع مؤسسة RAND (RAND Ventures)

مؤسسة RAND هي منظمة بحثية تعمل على تطوير حلول لتحديات السياسات العامة وللمساعدة في جعل المجتمعات في جميع أنحاء العالم أكثر أمناً وأماناً وأكثر صحةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسة غير ربحية، حيادية، وملتزمة بالصالح العام.  
مشاريع مؤسسة RAND (RAND Ventures) هي واسطة للاستثمار في الحلول عن طريق السياسات. المساهمات الخيرية تدعم قدرتنا على النظر البعيد نحو المستقبل، ومعالجة المواضيع الصعبة والخلافية في أغلب الأحيان، ومشاركة نتائجنا بطرق مبتكرة ومقنعة. نتائج أبحاث مؤسسة RAND وتوصياتها مبنية على البيانات والأدلة، ولذلك هي لا تعكس بالضرورة تفضيلات السياسات أو الاهتمامات لدى عملائها أو مانحيها أو داعميها.  
لقد تم توفير التمويل لهذا المشروع عن طريق المساهمات السخية من المجالس الاستشارية التابعة لمركز RAND لإدارة مخاطر الكوارث والتعويض (RAND Center for Catastrophic Risk Management and Compensation) ومعهد RAND للعدالة المدنية (RAND Institute for Civil Justice). وتعكس مساهمات تلك المجالس، إضافة إلى مساهمات جهات مانحة أخرى لمشاريع RAND مجتمعة، المِنح المُجمَّعة من مصادرٍ عدَّةٍ تشمل الشركات، والجمعيات التجارية والمهنية، والأفراد، والوكالات الحكومية، والمؤسسات الخاصة.

iii	تمهيد .....
1	المقدّمة.....
3	حلقة النقاش رقم 1. الدور المتغيّر للجهات التنظيمية في التسويات.....
3	طيف التنسيق بشأن التقاضي بين القطاعين العام والخاص .....
4	هل يغدو التنسيق أمراً أكثر شيوعاً؟.....
	العوامل التي حثّت على التنسيق بين الجهات التنظيمية والجهات المطالبة الفردية في دعوى شركة فولزفاغن
5	(Volkswagen Case).....
7	إيجابيات التنسيق وسلبياته.....
8	ما هي العوائق أمام التوصل إلى حلّ سريعٍ للدعوى المعقّدة؟.....
10	أهداف وزارة العدل في الدعوى البيئية.....
10	مقارباتٌ بديلة .....
13	حلقة النقاش رقم 2. تأثير حقوق الحجز على عملية التسوية .....
13	تصنيف حقوق الحجز .....
13	ما الذي يحدث مع حقوق الحجز؟.....
14	العوائق التي تحول دون تسريع عملية حلّ حقوق الحجز .....
16	استراتيجيات تسريع عملية حلّ حقوق الحجز .....
17	الحاجة إلى تدخّل تشريعي .....
17	الحاجة إلى بياناتٍ إضافية .....
19	حلقة النقاش رقم 3. تجميع المطالبات — الإيجابيات والسلبيات .....
19	المشكلة.....
20	أمثلةٌ من مقاربات تجميعٍ مختلفة .....
22	التقنيات التي استخدّمها القضاة في الدعوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDLs).....
22	المزايا المحتملة للدعوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDLs) أو للدعوى الجماعية.....
22	السلبيات المحتملة للدعوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDLs) أو للدعوى الجماعية .....
23	الحاجة إلى مزيد من البيانات والتحليل بشأن المقاربات التجميعية .....
25	الخاتمة .....
27	ملحق. أجندة الجلسة التحضيرية .....



لقد غَدَت الأحداث التي تسبب خسائر واسعة النطاق سمةً شائعةً بشكلٍ متزايدٍ في المجتمع الحديث، وتوجدُ هذه الأحداث طلباً لنظامٍ يمكنه توفير تعويضٍ عادلٍ للأطراف المتضررة ضمن مدّةٍ زمنيةٍ معقولةٍ بتكاليفٍ منخفضةٍ للمعاملات القانونية وسواها من المعاملات. وقد استُخدمت آلياتٌ مختلفةٌ في الولايات المتحدة الأمريكية لحلّ مسألة المطالبات الجماعية، بما في ذلك الدعاوى الجماعية وفقاً للقاعدة رقم 23 من القواعد الفيدرالية للإجراءات المدنية والدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات (Federal Rules of Civil Procedure and multidistrict litigation [MDL]) وفقاً لقانون الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات (Multidistrict Litigation Act) الذي أقرّه الكونغرس عام 1968.<sup>1</sup> واستُخدمت، إضافةً إلى ذلك، الإجراءات الإدارية التي تُتبع إلى حدٍّ كبيرٍ خارج المحاكم. ومن أجل التوصل إلى فهمٍ أفضل لكلٍّ من القضايا الناشئة والقائمة في حلّ المطالبات الجماعية من خلال المحاكم، عقَدَ معهد RAND للعدالة المدنية (RAND Institute for Civil Justice [ICJ])، ومركز RAND لإدارة مخاطر الكوارث والتعويض (RAND Center for Catastrophic Risk Management and Compensation) مؤتمراً في 19 مايو/أيار، 2017، في أرلينغتون بولاية فيرجينيا (راجع الملحق الخاص بأجندة المؤتمر). ودعا موظفو مؤسسة RAND، بناءً على مُدخلاتٍ من أصحاب شأنٍ مستيرين، خبراءٍ ذوي منازيرٍ مختلفةٍ للمشاركة في حلقات النقاش التي تعالج المواضيع الثلاثة الآتية:

- الدور المُتغيّر للجهات التنظيمية في التسويات
- تأثير حقوق الحجز على التسويات
- إيجابيات تجميع المطالبات وسلبياته.

وتُلخّص وقائع المؤتمر هذه النقاط الأساسية التي طرَحها أعضاء حلقة النقاش والمشاركون في المؤتمر على حدّ سواء، أثناء كُُلِّ من حلقات النقاش.

<sup>1</sup> القانون العام رقم 90-926 الذي دُون ضمن العنوان 28 من مدونة قوانين الولايات المتحدة الأمريكية (U.S.C.)، الفقرة 1407.





## حلقة النقاش رقم 1. الدور المتغير للجهات التنظيمية في التسويات

أشار بعض المراقبين إلى تزايد التفاعل الوثيق بين المقاضاة المدنية التقليدية وندابير الإنفاذ التنظيمية في السنوات الأخيرة — والذي نتجت عنه في بعض الأحيان حلولٌ منسقة ذات نتائج أفضل لجميع المعنيين بشكلٍ يحتمل الجدل، وهو يطرح في بعض الأحيان تحدياتٍ غير متوقعة في وجه أهداف الجهات المتقاضية الخاصة والوكالات الحكومية والتي قد تكون متباينة.

وكان الغرض من حلقة النقاش هذه مناقشة إمكانية وجود هكذا اتجاه، والعوامل التي تسهل هذا النوع من التنسيق أو تردعه، والإيجابيات والسلبيات المحتملة للتنسيق الوثيق بين الندابير القانونية على مستوى القطاعين العام والخاص.

### طيف التنسيق بشأن التقاضي بين القطاعين العام والخاص

أدلى أحد المشاركين، مستنداً إلى ما يزيد عن 20 عاماً من الخبرة، بملاحظة حول وجود خمس مراحل على مسار التنسيق بين القطاعين العام والخاص في المقاضاة الجماعية — تتراوح ما بين المسارات المنفصلة والمتوازية في المقاضاة والتقارب شبه الكامل. وقدّم هذا المشارك خمسة أمثلةٍ رتبها من مستوى التنسيق الأدنى إلى الأعلى، في توضيح وجهة نظره.

1. **إكسون فالديز (Exxon Valdez)**. شكّل تسرب نفط إكسون فالديز عام 1989 حالة ضررٍ جماعيٍّ مباشرٍ وواضح. وبدأ الجميع في آنٍ واحدٍ بالسباق: الحكومة الفيدرالية، وحكومة الولاية، والجهات المدّعية الخاصة. وقد انتهى الأمر بتضييع الفرصة للتنسيق. تمكّنت الحكومة من انتزاع غرامات كبيرة وفرض عقوباتٍ في وقتٍ مبكرٍ إلى حدٍّ ما. كما انتهى الأمر بالجهات المتقاضية الخاصة إلى المقاضاة بشأن الدعوى من خلال المحاكمة ومن ثم الاستئناف. ولم يُبدل أيّ جهدٍ لصياغة حلٍّ كاملٍ للدعوى، ونتيجةً لذلك، استغرق حُكم الدعوى الجماعية التي رفعتها الجهات المدّعية 20 عاماً لتأكيد، وذلك مع أضرارٍ عقابيةٍ قد جرى الحد منها بشكلٍ كبير.
2. **مقاضاة شركات التبغ**. لم يعتقد الجزء الأكبر من الجهات الفاعلة من القطاع العام أنّ استخدام المال العام للمباشرة بالملاحقة القضائية بشأن المطالبات العامة كان أمراً ينم عن المسؤولية، لأنّ الجهات المدّعي عليها في قضية التبغ كانت لديها استراتيجيةٌ حظيت بتغطيةٍ إعلاميةٍ جيدةٍ تمثلت بعدم إجراء تسويةٍ على الإطلاق. وقد لجأت الجهات الفاعلة من القطاع العام في حالة كاليفورنيا إلى محامي القطاع الخاص من أجل المقاضاة بشأن الدعوى على أساس مبدأ الأتعاب الطارئة التقليدية. يشكّل هذا مثلاً على التمويل الخاص والملاحقة القضائية الخاصة لمطالباتٍ عامة، وهي مطالباتٌ تعود للحكومة، لا إلى المدخّنين الأفراد.
3. **ديب ووتر هورايزن (Deepwater Horizon)**. إنّ التسرب في منصة ديب ووتر هورايزن (Deepwater Horizon) (المعروفة كذلك باسم تسرب شركة النفط البريطانية [British Petroleum] أو تسرب "BP") عام 2010 هو مثالٌ على التنسيق، على مستوى الكشف عن المستندات على الأقل، بين الحكومة الفيدرالية التي باشرت الملاحقة القضائية بشأن مطالباتها المرتبطة بالقانون المتعلق بنظافة المياه (Clean Water Act)، والولايات الواقعة على خليج المكسيك، وجهاتٍ متقاضيةٍ خاصةٍ لديها مطالباتٌ تتعلق بتكديدها خسائرٍ اقتصاديةٍ بسبب الكارثة. وقد كان هذا المستوى من التنسيق ضرورياً جداً لأنّ القاضي حدّد جدولاً زمنياً شديداً للصعوبة، حيث كانت ستُعقد جلسة محكمةٍ بشأن المسائل المشتركة خلال عامٍ من بدء الدعوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDL). وقد استُمع في ذلك العام إلى أربعين وثلاثين وتعيين شهادةٍ من قاراتٍ عدّة، ما استلزم التنسيق والتعاون النشط بين الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص. وكان لدى الأطراف من القطاعين العام والخاص وثيقة قاعدة البيانات نفسها، وتداول المحامون في الاستماع للشهادات. وقد تمّت تسوية الدعوى

في أوقاتٍ مختلفةٍ ومن خلال عملياتٍ مختلفة، ولكنّ المقاضاة الأساسية نُسِّقَت إلى حدٍّ كبيرٍ.

#### 4. معاملات المصرف الأجنبي التابعة لمصرف نيويورك ميلون (Bank of New York Mellon Foreign Exchange Transactions).

أُحيِلت الدعوى إلى القاضي في مقاطعة نيويورك الجنوبية على أساس الدعوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDL)، ويعود ذلك، إلى حدٍّ كبيرٍ إلى أنّ مدعي عام الولاية كان قد بدأ بالتحقيق، مع أنّ الجهات المدّعية كانت قد تَعَجَّلَت الأمور بعض الشيء. أُجريت جلساتٌ تحضيريةٌ مشتركة، ومن جديد، تبادلت الأطراف المستندات التي جرى الكشف عنها، وتداوَرَت في الاستماع إلى الشهادات. وقد تمّ التفاوض على القضايا في الوقت عينه وتخلَّل ذلك الكثير من التفاعل بين المشاركين.

#### 5. انبعاثات الديزل المتعلقة بشركة فولزفاغن (Volkswagen Diesel Emissions). تُشكّل دعوى انبعاثات

الديزل المتعلقة بشركة فولزفاغن المثل الأبرز على تقارب المقاضاة بين القطاعين العام والخاص. فلم يقتصر الأمر على التنسيق على مستوى الكشف عن المستندات بين الوكالات الحكومية والجهات المتقاضية الخاصة، ولكنّ عملية التسوية بحدّ ذاتها كانت عمليةً متكاملةً ومتربطة. تألّفت التسوية من أجزاءٍ ومظاهرٍ عدّةٍ كان يُقصدُ منها أن تَعْمَلَ على هيئة تسويةٍ واحدةٍ وشاملة.

### هل يغدو التنسيق أمراً أكثر شيوعاً؟

وافق المشاركون على أنّ التنسيق بين الجهات المتقاضية العامة والخاصة يتحول إلى أمرٍ أكثر شيوعاً، ولكنّ ذلك ليس بالجديد (لا سيّما في الدعوى البيئية) كما إنه لا يحدث في جميع الحالات.

وأشار أحد المشاركين إلى أنّه في عام 2016، تمّ حلّ قرابة 1,000 دعوى تتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية. فتم حل بعضها بالمشاركة مع مجموعات المواطنين، وبعضها الآخر بالمشاركة مع محامي القطاع الخاص. وأشار المشاركون إلى أنّ النموذج يعود إلى أعوام الثمانينات، مع المقاضاة بناءً على القانون العام للاستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسؤولية (Comprehensive Emergency Response, Compensation, and Liability Act)، المعروف باسم "سوبرفند" (Superfund)، وهو الموضع الذي يمكن العثور فيه على أكبر عددٍ من حالات التنسيق بين الجهات المتقاضية من القطاعين العام والخاص. ذكّر المشاركون كذلك إنّ دعاوى المواطنين في مجال البيئة تحثّ على التنسيق بين مصالح القطاعين العام والخاص. وأدلى هذا المشاركون في الجلسة التحضيرية بملاحظة مفادها أنّ السبب وراء شيوع التنسيق في الدعوى القانونية بين القطاعين العام والخاص في مجال البيئة هو أنّ الضرر البيئي يرتبط بالضرر الفردي بشكلٍ دائمٍ تقريباً، وهو ما يصاحبه التعويض الفردي. وأشار المشاركون، ذاكراً التسرّب في منصّة ديب ووتر هورايزن (Deepwater Horizon)، إلى أنّ ما تمّ التأكيد عليه لا يقتصر على الخسائر الفردية وإنما كذلك الخسائر الاقتصادية التي تكبّدتها الولايات والمناطق.

بسبب توفّر أحدث الأخبار في دقيقة حدوثها طوال الوقت، أصبحت الأحداث الكارثية الآن بشكلٍ أساسيٍّ عبارةً عن أحداثٍ متاحةٍ للاطلاع العام تتطور في الوقت الآتي. وقد لوحظ أنّ الأخبار المتوقّرة على مدار 24 ساعةً في اليوم، 7 أيام في الأسبوع، تزيد الضغط الذي تمارسه الجهات المتقاضية العامة والخاصة على حدٍّ سواءً باتجاه التوصل إلى حلٍّ سريع. وإنّ هذا الأمر يحثّ الأطراف (الجهات المدّعى عليها على وجه الخصوص) على أن لا يكونوا مشاهدين سلبيين أو مستفيدين من تأخير المقاضاة. وحتى لو لم يكن القطاع العام منخرطاً مباشرةً في الدعوى، فإنّ الجمهور العام كما الجهات المتقاضية سيتوقعون التوصل إلى حلٍّ بسرعةٍ معقولة. إنّ توفّر وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت يعني كذلك أنّ الناس قادرون على أن يصبحوا منخرطين في أمرٍ كان يُعدُّ تقليدياً، مقاضاةً تُجرى بسرّيةٍ نسبية، وأن يتفاعلوا ويعطوا آراءهم بشأن هذا الأمر.

وأشار أحد المشاركين إلى أنّ المحاكم تُطوّر تقنياتٍ تستفيد من سرعة شبكة الإنترنت، مثل الحفاظ على ملكية مواقع

إلكترونية يتم تحديثها يومياً بجميع المحاضر والأوامر والجدول الزمني المتعلقة بدعوى ما. ولا حظَّ المشارك أيضاً بأنَّ أفراد الدعوى الجماعية أصبح الآن بإمكانهم الحصول على المشورة بسرعة وسهولة، إمَّا عبر البريد الإلكتروني أو الهاتف الخليوي. إنَّ هذه التطورات تُمكن الناس من أن يكونوا أكثر من مشاهدين سلبيين أو مستفيدين من المقاضاة. إذا استجابت الأطراف بشكلٍ مناسبٍ للتوقعات العامة، بينما تحافظ في الوقت نفسه على الشكليات الرسمية الضرورية للعملية القانونية، فيوسع هذه الدعاوى الكبيرة المعقدة والمتعددة الأوجه أن تصل إلى حُكم قضائيٍّ أو حلٍّ ضمن ما يعتبره الجمهور العام إطاراً زمنياً معقولاً. ولكنَّ لن يكون هناك تسامحٌ كبيرٌ مع متهات الدعوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDL) أو في المقاضاة التي لا تواكب وتيرة الحياة العصرية.

## العوامل التي حثت على التنسيق بين الجهات التنظيمية والجهات المطالبة الفردية في دعوى شركة فولزفاغن (Volkswagen Case)

على الرغم من أنَّ أعضاء حلقة النقاش تناولوا مجموعة واسعةً من الأمثلة الحديثة العهد حول الكيفية التي تفاعلت فيها الجهات التنظيمية والجهات المتقاضية في حالات المقاضاة الجماعية، فقد تكررت مناقشة الدعوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDL)<sup>2</sup> في قضية أجهزة انبعاثات "الديزل النظيف" المتعلقة بشركة فولزفاغن (Volkswagen)، ويعود ذلك جزئياً إلى أنَّ كل واحدٍ من أعضاء حلقة النقاش كان قد أدى دوراً مهماً في حلِّ هذه القضية.

من منظور جهة الدفاع، كان الشعار منذ اليوم الأول في دعوى انبعاثات الديزل المتعلقة بشركة فولزفاغن هو التسوية الشاملة. وبسبب وجود مشكلة واضحة، ولأنَّ التبعة لم تكن موضع تساؤل، فقد رَغِبَت الجهة المدَّعى عليها في أن تختفي المشكلة بأسرع ما يمكن. إنَّ شركة فولزفاغن هي شركة استهلاكية، وقد لا تكون التغطية الإعلامية السلبية المستمرة أمراً جيداً للعلامة التجارية. وإنَّ التأثير على المحصَّلة النهائية للشركة ليس من شأنه إلا أن يصبح أسوأ في حال طالت الدعاوى. وكان تأثير تعطُّل الأعمال على أصحاب الامتياز والزبائن والموظفين هائلاً. إضافةً إلى ذلك، أرادت جهة الدفاع إجراء تسوية شاملة لنقادي الدفع عدَّة مراتٍ مقابل الخسارة نفسها. وبما أنه قد تمَّ الاعتراف بالخطأ، فلم تُعدَّ هذه الدعوى قابلةً للمقاضاة. لم تكن هذه الدعوى مما يمكن للشركة فيها أن تفوز على الحكومة، لثُجِرِي من ثَمَّ اتفاقاً مع محامي الجهات المدَّعية — كانت دعوى تتطلَّب حلاً شاملاً بأسرع ما يمكن. لم تُردَّ جهة الدفاع لهذه الدعوى أن تكون مثل دعوى "ديب ووتر هورايزن" (Deepwater Horizon) التي طالت أعواماً وكلفت 75 مليار دولارٍ أمريكي.

يوجد سببٌ آخر وراء رغبة شركة فولزفاغن بالعمل بشكلٍ متوازٍ مع كلِّ من الحكومة والأطراف الخاصة، وهو أنَّها احتاجت إلى موافقة الجهات التنظيمية لإجراء الإصلاحات المقترحة على المركبات المعيبة. وأشير إلى أنَّ شراء شركة فولزفاغن جميع السيارات المعيبة من جديد دون إصلاح أيٍّ منها كان ليكلفَّ هذه الشركة ثروة. إضافةً إلى ذلك، فإنَّ اللجوء ببساطةٍ إلى إلغاء جميع السيارات ما كان ليشكل مقارنةً صديقةً للبيئة. ولأنَّ موافقة الجهات التنظيمية كانت ضروريةً من أجل إصلاح السيارات، فقد تمثَّلت استراتيجية جهة الدفاع بالتعامل أولاً مع القضايا التابعة لكلِّ من وكالة حماية البيئة الأمريكية (Environmental Protection Agency [EPA]) ومجلس كاليفورنيا لمراد الهواء (California Air Resources Board [CARB])، والتوجه بعد ذلك إلى التسويات المتعلقة بالمستهلكين، ثم لمطالبات لجنة التجارة الفيدرالية (Federal Trade Commission)، وأخيراً، حلَّ مسألتي التُّهم الجنائية والعقوبات المدنية. أشار عدَّة مشاركين إلى أهمية القاضي في تيسير تسوية شاملة. فقد نجح القاضي بشكلٍ خاصٍّ في المضيِّ قُدماً

<sup>2</sup> لاطِّلاع على الوثائق الخاصة بالدعوى، راجع الموقع الإلكتروني لمحكمة المقاطعة الأمريكية، مقاطعة كاليفورنيا الشمالية (U.S. District Court, Northern District of California)، بشأن الدعوى القضائية المتعددة المقاطعات في قضية "الديزل النظيف" المتعلقة بشركة فولزفاغن ("In re: Volkswagen 'Clean Diesel' of California"), غير مؤرَّخ. اطلِّع عليه بتاريخ 28 نوفمبر/تشرين الثاني، 2017: <http://www.cand.uscourts.gov/crb/vwmdl>

بتسوية هذه الدعوى إذ كانت لديه ولاية قضائية كاملة على جميع من كان مسؤولاً عن أجزاء المقاضاة المختلفة لأنه تحرّك مراعاةً للحسّ بالحاجة الملحة.

اعتقدت الجهات المدّعى عليها أن شركة فولزفاغن كانت محظوظة جداً لأنّ القاضي تشارلز برير (Charles Breyer) عن مقاطعة كاليفورنيا الشمالية ترأس الدعوى. وأشار أحد المشاركين إلى أنّ بعض القضاة ربما اتّفق أن يكونوا أكثر سلبية وأن يسمحوا للأطراف "بأن يسلكوا على هواهم"، لكنّ القاضي برير رأى أهمية الحلّ الشامل. ولم يقتصر الأمر على إصدار المحكمة أمراً عيّنت فيه لجنة توجيهية تابعة للجهات المدّعية، وهي ليست خطوة غير اعتيادية في الدعوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDL) الواسعة النطاق، ولكنّ الأمر طلب تحديداً أن يكون أعضاء الاستشارة القانونية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية مشاركين نشيطين في كل جانب من جوانب المقاضاة. لم يكن يتوّقع من المحامين حضور جلسات الاستماع معاً ومشاركة بعض المستندات التي توصلوا إلى الكشف عنها فحسب. فقد أراد القاضي برير أن تجلس الحكومة إلى الطاولة وأن تتخرط في جميع المناقشات التي تهدف إلى حلّ بعض جوانب الدعوى.

ويرأي أحد المشاركين، فإنّ إحدى المقاربات التي قد تكون ساعدت في الحث على التنسيق في دعوى شركة فولزفاغن، تمثّلت في أنّ شركة فولزفاغن، وخلافاً للاتجاهات في هذه الأنواع من الدعاوى، "حدت من عدد المحامين" الذين يعملون على القضية بدلاً من زيادته. لقد توّلى فريق دفاع صغير جداً تسوية شركة فولزفاغن؛ ولأنّ الفريق تمكّن من السيطرة على الأمور، ولأنّ طرف جهة الدفاع عمّل بشكل متضافر، تمكّنت الأطراف المعنية من التوصل إلى تسوية شاملة خلال فترة زمنية قصيرة. ولو كان عدد المحامين المنخرطين في القضية كبيراً، فمن غير المؤكّد أنّ النتيجة كانت لتكون نفسها، ومن المؤكّد أنّ المقاضاة ما كانت لتحلّ بهذا القدر من السرعة.

لقد أكّد أحد المشاركين على أهمية "الطابع الملحّ المستبطن لحسّ المسؤولية"، من منظور الجهات المدّعية. هذا أمرٌ يمكن للقضاة الفيدراليين القيام به لإقناع الأطراف، وهو ما يقومون به أحياناً، وهو يشكّل فرقاً هائلاً من حيث سرعة المقاضاة وفعاليتها من حيث التكلفة. ونظراً للظروف الخاصة المتعلقة بالدعوى، فالضرر البيئي كان جارياً، وكان المدافعون عن البيئة ومالكو المركبات غاضبون، وكانت إحدى الشركات معرّضة للخطر، لذا كان الطابع الملحّ هذا مناسباً تماماً. وقد أظهرت جميع العوامل المحيطة بالدعوى مجتمعة، أنّه لا يمكن أن تكون هناك مقاضاة على النحو الاعتيادي، وقد اقترح المشاركون أنّ الوضع الطبيعي الجديد ربما يجب أن يكون أمراً غير المقاضاة على النحو الاعتيادي. وإذا قال الجميع في حق إحدى الدعاوى إنها في غاية الأهمية، فمعنى هذا أنه عليك، كمحامٍ، أن تبقى خارج منطقة راحتك. وقد يعني ذلك، وهو ما عناه في دعوى شركة فولزفاغن، أن تعمل ليلاً وخلال نهايات الأسبوع وأن تستبطن حسّاً بالطابع الملحّ للقضية لكي تخرج بنتيجة منصفة؛ وهذا ما تم السعي لتحقيقه في دعوى شركة فولزفاغن، ويعود الفضل في ذلك إلى جميع محامي الحكومة والقطاع الخاص على حدّ سواء. بالطبع، نتج عن الطابع الملحّ هذا وعن التنسيق أنّ العديد من مكوثات المقاضاة حدثت بشكلٍ متزامن — لم تسر المقاضاة بشكل خطّي، وإنما كانت نتاجاً لعدد من الحلقات. وقد نجح الأمر في هذه القضية.

كان واضحاً، من منظورٍ قضائي، أن للمشكلة جانبين. الجانب الأول هو وجود الأضرار. كانت هناك تلك المشكلة الاعتيادية عند النظر إلى الوراثة والتساؤل بشأن كيفية التوصل إلى تعويضٍ يرضي الجهة المدّعى عليها والجهات المدّعية والجهات التنظيمية جميعاً. ولكن كانت هناك مشكلة أخرى مثيرة للاهتمام: توجد مشكلة مستمرة من حيث الأضرار. ففي دعوى شركة فولزفاغن كانت هناك مركبات تسير على الطريق تستمر بالتلويث، وتلك كانت مشكلة تحتاج إلى المعالجة. وكان السبيل الوحيد إلى معالجة هذه المشكلة هو إشراك الجهات التنظيمية منذ البداية، لأنّ شركة فولزفاغن لم تكن ترغب بمعالجة مشكلة الانبعاثات المستمرة ما لم تستحصل على موافقة الجهات التنظيمية. لذا غدا انخراط الجهات التنظيمية ضرورياً. كان لا بد من الاعتراف بدور الحكومة الأساسي في المقاضاة، ولكنّ الحكومة لم تكن ستشارك في التكاليف الخاصة باللجنة التوجيهية التابعة للجهات المدّعية.

ورأى أحد القضاة المشاركين في الجلسة التحضيرية أنّ دور القاضي، وربما دور مُقيمي الدعوى القضائية إلى حدّ ما، هو "إشعال النار" تحت الجهات التنظيمية. وتتمثّل إحدى الاعتبارات بشأن الدعوى المستقبلية بالتفكير في كيفية إيجاد جسّ مماثلٍ بالطابع المُلحّ في عملية المقاضاة، مما يضمن استجابة الوكالات الحكومية بشكلٍ آنيٍّ وسريع.

## إيجابيات التنسيق وسلبياته

لوحظ أنّ أنواع الخسائر المتعددة التي تقع في العديد من الأحداث الجماعية (مثلاً، الخسائر التي يتكبّدها الأفراد والحكومة والبيئة) قد أوجدت ذهنيّة جديدة، حيث تنظر الجهات المدّعى عليها إلى المقاضاة بشكلٍ كليٍّ وتحاول التوصل إلى طريقةٍ تخرج بها من حادثةٍ ما دون المساس بالشركة، ومع التعويض للأفراد والهيئات العامة، واستعادة البيئة عافيتها. وأشير إلى أنّ حلاً مشتركاً كهذا يشكّل في الوقت عينه فرصةً وتحدياً، إذ من الممكن أن يبيّر الطريقة التي ستتمّ فيها معالجة هذه الدعوى الجماعية في المستقبل.

ولكن، من منظور جهة الدفاع، تتوقف إيجابيات التنسيق بين الدعوى العامة والخاصة إلى حدّ كبيرٍ على الوضع. فمن منظور جهة الدفاع، يتمثّل السؤال المحوري بما يلي: "كيف يمكنني أن أزيل المشكلة عن كاهل عملي بأقلّ تكلفةٍ ممكنة؟" قال أحد المشاركين، إجابةً على هذا السؤال، إنّ على المرء أن يقيّم، منذ بدء دعوى ما، ما إذا كانت الدعوى قابلةً للدفاع. إن كان الحال كذلك، قد تكون محاولة إبعاد الدعوى العامة عن الدعوى الخاصة إلى أقصى حدّ ممكنٍ أمراً منطقياً. وإن لم يكن الحال كذلك، فقد يكون من الأفضل التوجه نحو تسويةٍ كاملةٍ مع جميع الأطراف بأسرع وقتٍ ممكن. ويجب إجراء هذا التحليل للتكاليف والمنافع في البداية.

وطرح أحد المشاركين تساؤلاً يتصل بدعوى انبعاثات الديزل المتعلقة بشركة فولزفاغن، عن السبب في عدم اتباع نفس مسار الحل المعتمَد في دعوى مماثلة، وتحديدًا في الدعوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDL) التي حدثت عام 2014، وتعلّقت بخلل مفتاح الإشعال في سيارة جنرال موتورز (General Motors [GM]) ودعوى ديب ووتر هورايزن (Deepwater Horizon)، والذي تمثّل بالتحرك على نحوٍ متسلسلٍ وتسوية المطالبات الخاصة بسرعةٍ وبشكلٍ فردي، ومن ثم التوجه إلى الجهات التنظيمية والقول إنّ الجهة المدّعى عليها نادمة، وإنها سبقَ أن حلّت المشكلة، وهي تطلب إقراراً بالمال الذي أنفقته على المطالبات الخاصة.

لقد ردّ مشارِك آخر بأنّ هذا السيناريو لم يكن صالحاً في هذه الحالة، إذ استدعت الحاجة وجود الجهات التنظيمية في وقتٍ مبكر. في الواقع، كان مفتاح القضية برمتها هو ضرورة موافقة كلٍّ من وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) ومجلس كاليفورنيا لموارد الهواء (CARB) على الطريقة التي يتمّ بها إصلاح السيارات.

أشار مشارِك آخر إلى أنه ما من صيغةٍ واحدةٍ تناسب الجميع. فتوجد حالاتٌ يودّ المرء فيها حتماً أن يرفع دعوى تعويض. قد يرغب المرء بأن يبدأ بإنشاء صندوقٍ للتعويضات، من أجل استحصال التعويضات في وقتٍ مبكر، وينظر خلال العملية في عدد المطالبات التي يمكنه استحصالها. وقد يرغب المرء بمعالجة الحالات المُلحة التي يختبرها الناس، وضخّ الموارد التي من شأنها أن تساعد الأفراد والمجمعات على التعافي.

أشار أحد المشاركين إلى أنه في دعوى شركة فولزفاغن (Volkswagen)، لم يكن جميع أفراد الدعوى الجماعية تقريباً مالِكين أو مستأجرين فخورين فحسبُ لما اعتبروها سياراتٍ رائعة، ولكنهم اعتقدوا كذلك أنهم جنودٌ خاصون يقومون بإنفاذ النقاء البيئي. صبّ أفراد الدعوى الجماعية في دعوى شركة فولزفاغن كلّ جهودهم وعنايتهم في سبُل الانتصاف البيئية. لم يكونوا يملكون الولاية القضائية اللازمة لإقرارها أو لإنفاذها، ولكن بما أنّ سبُل الانتصاف البيئية كانت أمراً بالغ الأهمية، كان لا بدّ أن يكون الحلّ في هذه الدعوى حلاً شاملاً. لكن في بعض الحالات، قد يرغب المرء بالقيام بعكس ذلك تماماً — قد يرغب في استحصال التعويض للناس في وقتٍ مبكر، ومن ثم المباشرة بمقاضاةٍ أكثر انضباطاً وتنظيماً.



## ما هي العوائق أمام التوصل إلى حل سريعٍ للدعوى المعقّدة؟

### غياب التنسيق والتعاون بين الجهات المدّعية

أشار أحد محامي الجهات المدّعية إلى أنّ إحدى العقبات الشائعة أمام التحرك السريع هو اعتماد محامي الجهات المدّعية استراتيجياتٍ مختلفة بدلاً من العمل معاً. وهذا أمرٌ مهمٌ لأن النجاح في حلّ المقاضاة المعقّدة يتعلّق بطريقة تواصل الناس في ما بينهم، وفي مدى إمكانية إنشاء علاقات تعاونٍ وزمالةٍ ضمن نظام قَضّ الخصومات. كانت اللجنة التوجيهية التابعة للجهات المدّعية محظوظةً في دعوى شركة فولزفاغن (Volkswagen)، لأنّ الأشخاص الذين عيّنتهم القاضي في اللجنة لم يكونوا متنوّعين فحسب من حيث التجارب والخبرة، وإنما كانت لديهم كذلك خبرةً في العمل ضمن مجموعات، وهو ما لا يكون عليه الحال دائماً مع محامي الجهات المدّعية. وشرح محامي الجهات المدّعية قائلاً إنّ محامي الجهات المدّعية يحبّون العمل باستقلاليةٍ وحريةٍ، وكل واحدٍ منهم يظنّ أنه/أنها يعرف/تعرف الطريقة الفضلى في المقاضاة. ولكن محامي الجهات المدّعية في دعوى فولزفاغن تمكّنوا من العمل معاً، ما أدى حتماً إلى التوصل إلى حلّ بشكلٍ أسرع مما لو جرّت الأمور خلافاً لذلك.

يكمّن جزءٌ من الوصفة المؤدية لنجاح المقاضاة المعقّدة بأن يضع القاضي المسألة في مرتبة الأولوية، وأن يستثمر موارده القضائية ومهاراته الإدارية، وأن يجعل المستشار القانوني مسؤولاً أمام المحكمة عن إحراز النّقْد. فمن شأن ذلك أن يحد من العوائق في أوساط الأشخاص الذين يمثّلون الأطراف وفي ما بينهم.

وكان من الأمور التي ساعدت على التعاون من قِبَل الجهات المدّعية في دعوى شركة فولزفاغن، بحسب ما أفاد به نفس هذا المحامي، هو أنّ محامي الجهات المدّعية عرفوا منذ البداية أنّ هذه القضية كانت تشكّل أولويةً عُليا. وكانوا قد سمعوا من القاضي عن الحسّ بالطابع المُلِح للقضية، وعلموا بشأن الضرر البيئيّ المستمر، وعلموا أنّهم يملكون الفرصة للعمل مع المدّعين العامّين للتخفيف من هذا الضرر، وكذلك علموا أنّهم يملكون الفرصة للعمل مع لجنة التجارة الفيدرالية (Federal Trade Commission) من أجل التعويض على المستهلكين. علّم الجميع أنّ الجهات كلّها، ولأسبابٍ مختلفة، كانت تريد حلّ هذه الدعوى بسرعة، لذا اعتُبر هذا الأمر فرضاً لازماً.

وبهذه الذهنية، تركزّ اهتمام الجميع على هذا الأمر. وازمحت جميع المسائل الصغيرة؛ واختفت المشاجرات التافهة؛ كما اختفى الميل البشري الطبيعيّ إلى الرغبة في الحصول على الفضل كلّهُ. وقد وصّف العضو في حلقة النقاش هذه المهمة المشتركة بأنها "وضعٌ جديرٌ بالملاحظة"، ولكنه أشار إلى أنّ هذه ليست المرّة الأولى التي يحدث فيها ذلك: حدّث الأمر نفسه مع لجانٍ توجيهيةٍ تابعةٍ للجهات المدّعية شكّلت سابقاً (مثلاً في قضيتي ديب ووتر هورايزن [Deepwater Horizon] وفايوكس [Vioux])، فالأشخاص الذين لم يكونوا زملاءً أو حلفاءً طبيعيين أعطوا مهمةً عاجلةً وهامةً، وتمكّنوا من الارتقاء إلى مستوى المسؤولية التي أنيطت بهم.

### التأخير من جهة الدفاع

دكّر أحد أفراد الجمهور أنّ إحدى العقبات الأخرى أمام حلّ الدعوى المعقّدة تكمن في محامي الدفاع الذين يستمرّون بتقديم الفواتير، والجهات المدّعي عليها التي تريد تأخير الدفاعات. كما أُشير إلى أنّ الأوضاع التي يجري فيها نزاعٌ بشأن التبعّة تختلف اختلافاً كلياً عن أوضاعٍ شبيهةٍ بدعوى شركة فولزفاغن، التي سبق أن جرى فيها الاعتراف بالتبعّة.

### غياب التنسيق بين المحاكم الفيدرالية ومحاكم الولايات

يشكّل غياب التنسيق بين المحاكم الفيدرالية ومحاكم الولايات عقبةً إضافيةً أمام التوصل إلى حلّ سريعٍ للدعوى التي تقع فيها خسائر واسعة النطاق. وأشار أحد المشاركين إلى غياب آلية قانونية رسمية تُمكن محاكم الولايات والمحاكم

الفيدرالية من التنسيق في ما بينها. وقد تم اقتراح هذا الشكل من التنسيق في السابق، ووصفه هذا المشارك بأنه "فكرة رائعة". ولكن، إلى أن يحدث هذا الأمر، ينبغي على قضاة الولايات والقضاة الفيدراليين أن يتواصلوا مع بعضهم. تُجري بعض الولايات، مثل كاليفورنيا ونيوجرسي ونيويورك، جزءاً كبيراً من هذا العمل المعقد في المقاضاة، وكلما ازداد تواصلها مع النظام الفيدرالي، ازداد عدد الفرص في اعتماد التنسيق المناسب بين الأنظمة من أجل إضافة الموارد القضائية لحل هذه المشاكل.

ومن أجل التصدي لنقطة الضعف هذه في دعوى شركة فولزفاغن، دعا القاضي قضاة محاكم الولايات لحضور جلسات الاستماع المتعلقة بمقبولية أدلة الخبراء بناءً على قاعدة دوبير (*Daubert*). في جلسات الاستماع هذه، يطرح قضاة محاكم الولايات أسئلتهم، علماً أن معايير الإثبات تختلف، وهذا يدفع بالقضية نحو الأمام ويؤدي إلى تخطي بعض العقبات التي تعيق التسوية.

### غياب الجسّ بالطابع المُلح لدى القضاة الفيدراليين

تمثّل أحد مواضع الانتقاد على مرّ الأعوام بأنّ الدعوى القضائية الفيدرالية المتعددة المقاطعات (MDL) تشكّل متاهة. وأشار أحد المشاركين إلى أنّ القضايا الفيدرالية، في بعض الحالات، تبقى متروكة دون معالجة ولا يتمّ القيام بشيء، وفي نهاية المطاف، يغدو الضغط على محاكم الولايات هائلاً بحيث تبدأ تلك المحاكم بحلّ هذه القضايا على نحو غير منسق. إنّ حلّ هذه المشكلة، برأي أحد المشاركين، يكون بأن تتحرك المحاكم الفيدرالية تحركاً سريعاً. ولكنّ هذه المحاكم لا تتمكن من التحرك بسرعة ما لم تتعاون معها الجهات المتقاضية، والتعاون ليس أمراً مسلماً به؛ يمكن الحثّ عليه، ولكن لا يعني ذلك بالضرورة أنه سيحقق. لقد تحقّق التعاون في دعوى شركة فولزفاغن (Volkswagen) بفضل حرص المحكمة على حلّ المشكلة، وحمل الجهات المتقاضية التي كان لديها هدف مشترك على المثول أمام المحكمة.

ثمة طريقة أخرى يمكن للقضاة فيها تسريع العملية وهي بأن يتداولوا في ما بينهم، وأن يتواصلوا مع قضاة لديهم خبرة في دعاوى مماثلة، وأن يطبقوا تلك الدروس المستفادة على الدعوى التي ينظرون فيها. وقد تواصل القاضي برير (Breyer) بشأن دعوى شركة فولزفاغن مع قاضي زميل كان قد نظر في دعوى مماثلة. وأشار القاضي الزميل على القاضي برير بأن يضع جداول زمنية وأن يستدعي المحامين بشكلٍ منظمٍ لكي يُبلّغوا عن وضع الدعوى في أيّ وقتٍ من الأوقات. إن القيام بهذا أمر مهمّ، على حدّ زعم أحد المشاركين، إذ بإمكان القضاة أن يستخدموا جلسة استماع عامة ما بحيث تكون منبراً للاستقواء؛ وفي دعوى شركة فولزفاغن، صرّح القاضي بأنّ السيارات الملوثة ما زالت على الطرقات، وأنّ عدداً كبيراً من الناس يعتبرون سياراتهم فائقة الأهمية، فهي أكبر أصولهم، وهي وسيلتهم للذهاب إلى العمل، ووسيلتهم لإيصال أبنائهم إلى المدرسة، وطريقتهم في الحياة. وإنّ دُكرت هذه النقاط في وضعية عامة، فإنّ عودة المحامين للإدلاء بتقاريرهم حول التقدم الذي أحرزوه بعد 30 يوماً لا تبدو مما لا يمكن تعقله. وأشار هذا المشارك إلى أنّ ثمة طريقة لجعل المشاركين يدركون جسّ الطابع المُلح من أجل التوصل إلى حلّ، على الرغم من ضخامة الدعوى.

كلّ دعوى تختلف عن الأخرى بطبيعة الحال، ولكنّ الذهنية المطلوبة لحلّ الدعاوى ليست مختلفة كثيراً، أي أنّ كلّ دعوى تواجه عقباتٍ أمام حلّها. ومن أجل تخطي تلك العقبات، ينبغي أولاً أن يتمّ تحديدها، ومن ثمّ يمكن إيجاد مسارٍ بشأن كيفية التوصل إلى حلّ أسرع مما لو نظرت كلّ الأطراف ببساطة إلى القواعد الفيدرالية للإجراءات المدنية، أو إلى ما تمّ تعلّمه في كلية الحقوق، أي بإرسال محاضر الاستجواب والاستماع إلى الشهادات. هذا ما ينبغي القيام به. لقد أشار أحد القضاة إلى أنّ واحداً من الدروس التي يمكن أن تُستقى من دعوى شركة فولزفاغن هو أنّ الدعوى الكبيرة لا يتّحتم بالضرورة أن تستغرق وقتاً طويلاً. وينبغي أن يتبنّى جميع الأشخاص المنخرطين في حلّ دعوى كبيرة ما هذه الذهنية.

## الوكالات الحكومية التي لا تتكلم بصوت واحد

ثمة عقبة أخرى أمام التوصل إلى حل سريع في الدعاوى التي تقع فيها خسائر واسعة النطاق، وهو غياب التنسيق بين الوكالات الحكومية. وقد أشار أحد المشاركين إلى أنه يقع على عاتق الحكومة أن تعتمد صوتاً واحداً في المفاوضات وأمام القاضي. إضافةً إلى ذلك، ينبغي ألا تنتظر الحكومة وقتاً طويلاً قبل أن تتخبط. ورأى هذا المشارك لدى مقارنته بين قضيتين، أنّ الحكومة انتظرت أطول مما يجب قبل أن تتخبط في دعوى ديب ووتر هورايزن (Deepwater Horizon). وقد انخرطت الحكومة مبكراً في دعوى انبعاثات الديزل المتعلقة بشركة فولزفاغن (Volkswagen) بعد أن تعلّمت درسها.

## غياب الشفافية

حينما تتخبط الجهات التنظيمية والوكالات العامة في عملية التسوية، تكون مسألة الشفافية مهمة. فإن الحاجة للشفافية هي أمر غير اعتيادي إلى حد ما في عملية التسوية، لأنّ التسويات تُحقّق في العادة بإجراء تنازلاتٍ متبادلةٍ في إطارٍ سرّي. وأما في الأحداث الواسعة النطاق، فمن المُهمّ أن يفهم الجمهور العام العملية. في نهاية المطاف، سيرى الجمهور العام النتيجة النهائية وينبغي أن يفهم الأساس المنطقي الكامن وراءها. وقد لوحظ أنه كلما انخرط المرء في مفاضلة واسعة النطاق تضمّ جهاتٍ تنظيمية، عليه أن يدرك أنه سيتمّ الاطلاع على النتيجة النهائية علناً.

## أهداف وزارة العدل في الدعاوى البيئية

إنّ أول أمرٍ ينبغي النظر فيه من منظور الحكومة، هو ما إذا كان يتعيّن إيجاد حلّ لحادثةٍ مستمرةٍ من حوادث التلوّث. وتتحمّك هذه الحاجة الأولية بحصّة الأسد من الموارد الحكومية، مُرجئةً التحقيق في السلوك الإجرامي إلى مرحلة لاحقة. وفي دعوى شركة فولزفاغن (Volkswagen)، كانت السيارات الملوّثة لا تزال على الطريق، فتمتّلت الأولوية بإيقاف الضرر. ونتيجةً لذلك، ركّزت الجهات التنظيمية مثل مجلس كاليفورنيا لموارد الهواء (CARB) ووكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) على وضع المعايير من أجل إدراجها في الحكم الاتفاقي.

وتتمثّل الخطوة التالية بتخفيف الضرر الواقع على البيئة. في دعوى شركة فولزفاغن، أنشئ صندوقٌ مولّته الجهة المدعى عليها من أجل توفير المال للولايات لخفض مستوى أكاسيد النيتروجين (nitrogen oxides). وقد اعتبّر أحد المشاركين هذا الأمر تحركاً ممتازاً بالنسبة لجميع الأطراف المعنية لأنّ شركة فولزفاغن والحكومة تمكّنتا من إثبات أمرٍ للجمهور الأمريكي، وهو أنه لم يتمّ إيقاف التلوّث فحسب، وإنما أنّ الجهات المسؤولة تعمل كذلك على إصلاح الضرر.

## مقارباتٌ بديلة

إنّ مسألة الجدوى في اعتماد مقارباتٍ بديلةٍ والرغبة بها عوضاً عن المقاربات التقليدية في حلّ المفاضلة المعقّدة شكّل موضوعاً للمناقشة خلال هذه الجلسة التي تناوَلت الدور المتغيّر للجهات التنظيمية في التسويات.

أدليت ملاحظة بشأن أنّ الولايات القانونية قد توجّد من أجل إنشاء صناديق تعويضٍ مبكرٍ كهذه. طُلب من شركة النفط البريطانية (British Petroleum)، باعتبارها الطرف المسؤول في مفاضلة ديب ووتر هورايزن (Deepwater Horizon)، ووفقاً لقانون التلوّث النفطي (Oil Pollution Act)، أن تضع نظاماً على الفور لحلّ المطالبات يكون بديلاً عن المفاضلة، وهو ما فعلته. وعالجت المفاضلة من ثمّ المطالبات المتبقية.

طرح أحد المشاركين سؤالاً حول ما إذا كان على الحكومة أن تدير برامج المطالبات عوضاً عن ترك المسؤولية للجهات المتقاضية، التي قد تكون لديها أجنداثٌ ومصالحٌ ذات طابعٍ شخصيٍّ أكبر. مثلاً، في الدعاوى المتعلقة بالأوراق المالية حيث تكون الحكومة قد أنجزت كل العمل، قد يكون من السهل جداً على الحكومة أن تدير برنامجاً للمطالبات



بما أنها تعرف أسماء أصحاب الأسهم ومعلومات اتصالاتهم، وحجم الخسائر الفردية وسوى ذلك. وأجاب مشارك آخر بأنه وإن كان يمكن لهذا مقاربة أن تنجح في بعض الحالات، فلن تكون الحكومة في الواقع هي من يحضّر عملية المطالبات ويوزّع الأموال، وأن من سيتعاقد مع الحكومة بهذا الشأن هو هيئة خاصة. وفي حين أنّ الحكومة ستدير أحياناً عملية للمطالبات (إما مباشرة أو من خلال عقْد)، فإنه ليس أمراً تفضّل الحكومة القيام به، لا سيما في ما يتعلق ببرامج المطالبات التي يمكن أن تستمر لأعوام.

وتّم التأكيد كذلك على أنّ برامج التعويض الحكومية (في مقابل البرامج التي يتمّ تطويرها بوجود انخراطٍ من قِبَل الجهات المتقاضية) يمكن أن تتأثر، وفي أغلب الأحيان أن تُعزّل، نظراً للاعتبارات السياسية. من هنا، فإنّ حَمَل محامي القطاع الخاص على إنفاذ التعويض وإدارته وتقديمه إلى ضحايا السلوك غير المشروع يشكّل ضبطاً مهماً جداً ويُعفي دافعي الضرائب من المسؤولية المالية.

إنّ مقارنة نظام المقاضاة الأمريكي المتعلق بالأحداث الجماعية مع مقارباتٍ من أماكن أخرى يشكّل موضوع بحثٍ يُحتمل أن يكون مثمراً. يسود في أوروبا زعمٌ بأنّ مستويات التعويض ليست مرتفعةً بقدر ما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب القيود على الدعاوى الخاصة. ولكن تكاليف المعاملات قد تكون أدنى وحلّ الدعاوى أسرع، إن تمكّنت الحكومة من التحقيق في المطالبات وحلّها بشكلٍ أكثر فعاليةً من الجهات المتقاضية الخاصة.



## حلقة النقاش رقم 2. تأثير حقوق الحجز على عملية التسوية

أدت حقوق الحجز، سواءً العامة أو الخاصة، دوراً متزايداً في تسويات الإصابات الجماعية.<sup>1</sup> تناولت حلقة النقاش هذه تأثير حقوق الحجز على عملية التسوية، وما يمكن القيام به للحد من مدى إبطاء حقوق الحجز أو زيادتها لتكاليف المعاملات المرتبطة بعملية التعويض.

### تصنيف حقوق الحجز

إنّ حقوق الحجز ضدّ الأطراف المتضررة تشمل ردّ تكاليف دفعات برنامجي مديكير (Medicare) ومديكير (Medicaid)، والخدمات التي قدّمتها كلٌّ من وزارة شؤون المحاربين القدامى الأمريكية (U.S. Department of Veterans Affairs) وبرنامج ترايكير (TRICARE)، ودفعات شركات التأمين الصحي الخاصة، والطلبات من الوكالات التابعة للولايات لتسديد دفعات إعالة الأطفال. ويُنظر في أمر تغطية الرعاية الطبية في المستقبل من الأموال الناتجة عن حقوق الحجز. وأصبحت الجهات المدّعى عليها وشركات التأمين ضدّ الغير تتخبط بشكلٍ متزايدٍ في حلّ حقوق الحجز هذه قبل تسديد الدفعات للأطراف المتضررة.

يدرس الباحث الأول في مؤسسة RAND، إيريك هيلاند (Eric Helland) أنواع حقوق الحجز المختلفة والاتجاهات في انتشارها، وكيف غيّرت حقوق الحجز مشهد حلّ المطالبات في أحداث التعويض الجماعية. إنه يستخدم مجموعةً فريدةً من البيانات تغطي حلّ عددٍ من أحداث التعويض الجماعية (بالإضافة إلى أحداث أصغر).

قدّم هيلاند البيانات الأولية حول حقوق الحجز في ما يُعدّ في المقام الأول مطالباتٍ تتعلق بالمستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية. وفي ما يخصّ الأنواع المحددة من حقوق الحجز، فإنّ حقوق الحجز التابعة لبرنامجي مديكير ومديكير هي الأكثر شيوعاً. وشرح هيلاند قائلاً إنّ هذا قد يعود إلى الأمر المتمثل بتزايد حيازة برنامجي مديكير ومديكير لعمليةٍ حسنة التطوير يتحقّق أحدهم في خلالها من وجود موجبٍ ما. وقد تعود هيمنة المطالبات المتعلقة ببرنامجي مديكير ومديكير أيضاً على الأرجح إلى المجموعة المعيّنة من المطالبات في البيانات.

### ما الذي يحدث مع حقوق الحجز؟

تبادل المشاركون ملاحظاتٍ ونوادرٍ تتعلق بمسألة حقوق الحجز. وأشار أحد المشاركين ممّن كان قد عمّل مع جهة الدفاع لأعوامٍ عديدةٍ إلى أنّ حقوق الحجز لا تشكّل جزءاً من المحادثات المتصلة بالمطالبات التي تتعلق بالمستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية التي تمت تسويتها منذ أعوام، فنتلك كانت المشاكل الخاصة بالجهات المدّعية ومحاميها. ومن ثمّ تغيّرت قوانين برنامجي مديكير (Medicare) ومديكير (Medicaid) بحيث أنه بات بإمكان الحكومة الرجوع إلى الجهة المدّعى عليها في حال لم تحلّ الجهة المدّعية حقّ الحجز. وقد عنى ذلك أنّ الجهة المدّعى عليها قد ينتهي بها الأمر إلى دفع ما يفوق قيمة المطالبة. حالياً، تمتع الجهات المدّعى عليها في العادة من تسديد دفعةٍ إلى الطرف المتضرر حتى يبيّن حلّ معظم حقوق الحجز ذات الأهمية القصوى. لم تعرّف الجهات المدّعى عليها إلى أيّ جهةٍ في الحكومة تتوجّه من أجل التوصل إلى حلّ حقوق الحجز هذه، لذا لجأت إلى شركات حلّ المطالبات. إنّ ما يراه المرء اليوم غالباً في المقاضاة الكبيرة الحجم بشأن المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية هو تفاوضٌ

<sup>1</sup> إنّ مصطلح حقوق الحجز (Liens)، بحسب ما استُخدم في هذه الوثيقة، يعود لحقوق الاسترداد القانونية الفيدرالية والتابعة للولايات، بالإضافة إلى المطالبة القانونية العائدة لهيئةٍ ما (صاحب حقّ الحجز) بملكيةٍ تعود لهيئةٍ أخرى (الجهة المطالبة)، سواءً بموجب عقدٍ أو خلاف ذلك.

مع برنامجي مديكير ومديكيد لمعالجة جميع المطالبات معاً، وليس حقوق الحجز الخاصة بكل جهةٍ مُطالِبَةٍ بشكلٍ فردي. ويتمّ التوصل إلى اتفاقٍ حول النسبة المئوية من التسوية التي سيتمّ دفعها لحلّ حقوق الحجز، ولكنّ المعلومات قليلةٌ بشأن كيفية تغيُّر هذه النسبة المئوية على امتداد الدعاوى الجماعية المختلفة.

من منظور الجهة المدّعية، يمكن لحقوق الحجز أن تحدّ من الدفّعات للأطراف المتضررة وأن تؤخّرها. هناك تخوّفٌ محتملٌ آخر بالنسبة للجهات المدّعية يتعلّق بالقيمة التي يتعيّن عليها أن تدفعها من حقّ الحجز. وتتمثّل إحدى المسائل الرئيسية بما إذا كان على الجهة المدّعية أن تدفع قيمة حقّ الحجز كاملةً عندما تتمّ تسوية دعوى ما بقيمةٍ تقلّ عن الخسارة الكليّة، من أجل تفيدي تكاليف المقاضاة والتأخير.

وتحدّث محامي إحدى الجهات المدّعية عن تجربته في التعامل مع حقوق الحجز في كارثة سباقات رينو الجوية (Reno Air Races). كانت توجد في هذه القضية حقوق حجز محتملة من كندا، ومن شركات تزوّد الجهات المزوّدة بالرعاية الصحية لمُعالِي العسكريين (TRICARE)، ومن برنامج مديكير. كانت حقوق الحجز المحتملة قانونيةً وتعاقديّةً على حدّ سواء. وطلب المحامي الذي يتولى هذه القضية من المستشفيات ألا تطالب برنامج مديكير بردّ التكاليف. تُبيّن تجربة هذا المحامي أنّ سياسات برنامج مديكير غير مرنةٍ وغير متّسقة، والتواصل معها صعب، ما يمكن أن يبطئ دفع التعويض ويُفشله. لذا، كان من الأفضل بكثير اعتماد استراتيجيةٍ تتمثّل بالتعامل مع المستشفى أو الجهة المزوّدة مباشرة. ولكن من الصعب تفيدي برنامج مديكير تماماً، وقد وصّف هذا المشارِك وضعاً يمكن أن يُنشئ مأزقاً: لم تُرد إحدى شركات التأمين أن تدفع تعويضاً لأحد ضحايا اصطدامٍ حتى يتم حلّ حقوق الحجز المحتملة التابعة لهذا الشخص، علماً أنّ الشخص كان قد أنهى علاجه قبل أن يصبح مستحقاً بحسب معايير برنامج مديكير. طلبت شركة التأمين رسالةً من برنامج مديكير تصرّح فيها بأنّ برنامج مديكير لن يرجع لاحقاً إلى الجهة المدّعي عليها. ولكن لم يستطع برنامج مديكير أن يكتب رسالةً كهذه لأنّ الجهة المطالبة لم تكن بعد منتسبةً إلى برنامج مديكير.

افتراض أحد المشارِكين العارفين بحقوق الحجز أنّ برنامج مديكير سيقوم بعددٍ متزايدٍ من المحاولات لتوضيح كيف يمكنه أن يُثبت الحقوق بردّ التكاليف المتعلقة بالتكاليف الطبية في المستقبلية. وأشار أحد المشارِكين إلى أنّ وضع برنامج مديكيد في ما يتعلّق بحقوق الحجز آخذٌ في التحول بشكلٍ متزايدٍ ليصبح نفس وضع برنامج مديكير. فحقوق الحجز التابعة لبرنامج مديكيد معقّدةٌ بواقع أنّ برنامجها قائمٌ على اختبار الإمكانات المادية، فيمكن لجهةٍ مطالِبَةٍ ما أن تتدرج في البرنامج وتخرج منه على مرّ الزمن. ولكن ثمة سائبةٌ أخرى وهي أنه مع ازدياد عدد الأطراف المطالبة بحقوق الحجز، سينخفض الحافز شيئاً فشيئاً لدى كلّ من الطرف المتضرر ومحامي الجهات المدّعية لتقديم مطالِبَةٍ. وقد يَنبُج عن ذلك عددٌ أقلّ من التسويات، ما قد لا يصبّ في صالح الطرف المتضرر أو صاحب حقّ الحجز. توافّق رأي أحد المشارِكين العاملين في هذا المجال مع هذا التقييم، فصرّح بأنه رفض في الواقع دعاوى لأنّ حقوق الحجز المحتملة هي ببساطةٍ كبيرةٌ جداً. وكانت نتيجة ذلك أن بقيت المطالبات دون تعويض.

## العوائق التي تحول دون تسريع عملية حلّ حقوق الحجز

أشار أحد محامي الجهات المدّعية إلى أنه في بيئةٍ تكون الأموال المخصصة للتسوية فيها محدودة، قد يتحتمّ على المرء أن يحارب بشراسةٍ ليبيّن أن بعضاً من تكلفةٍ طبيّةٍ ما مطالبٌ بها هو غير مرتبطٍ بالضرر. وإنّ عملية البيان هذه يشتدّ فيها الطابع الفردي وهي مكلفةٌ جداً. وقد لوحظَ أنه حتى اليوم، يتعرف برنامج مديكير (Medicare) إلى جميع التكاليف في سجلّ جهةٍ مدّعيةٍ ما خلال فترةٍ زمنيةٍ محددة. ويجب على المحامين عدم افتراض أنّ جميع هذه التكاليف مرتبطةٌ بالضرر. كذلك، ليس على برنامج مديكير أن يلتفت إلى أنّ التسويات قد تمّ الاقتطاع منها، مع أنّ برنامج مديكير

سيعتبر أتعاب المحامين عبارة عن تكلفة شراء.

تُشكّل الأموال المرصودة للتكاليف الطبية المستقبلية مسألةً شائكةً أخرى. فبرنامج مديكير لن يدفع تكاليف طبية في المستقبل لأشخاص سبق أن تمّ التعويض لهم عن هذه التكاليف. ويتمثل التحدي في الدعاوى المتصلة بالمسؤولية التقصيرية في أنّ التسويات، خلافاً للتعويض للعمال، ليست موزعةً تقليدياً على فئاتٍ مثل الألم والمعاناة، أو العلاجات الطبية الماضية، أو العلاجات الطبية المستقبلية. إنّ تحديد أيّ جزءٍ من التسوية هو المخصص للتكاليف الطبية المستقبلية يشكل تحدياً.

وعلى حد ما ذكره أحد المشاركين فإنّ برنامج مديكير لم يصل بعد إلى قرارٍ بشأن مسألة تكلفة الرعاية المستقبلية هذه. ويبدو أنه يودّ إنشاء ما يشبه المبلغ المُقتطع الذي تدفعه الجهات المدّعية قبل قيام برنامج مديكير بتسديد الدفعات. في الواقع، كان برنامج مديكير قد أصدر إشعاراً مسبقاً بالتعديل يتعلق بكيفية معالجة التكاليف الطبية المستقبلية. وطلب برنامج مديكير بعد ذلك تعليقاتٍ من الجمهور العام بشأن كيفية حسابه للمبلغ الذي ينبغي رصده. وكان الجواب الذي تلقاه برنامج مديكير مشحوناً بالغضب إلى حدّ دفعه إلى سحب الإشعار. واعتباراً من الآن، إن تمكنت الجهة المدّعية من تقديم رسالةٍ من طبيبٍ معالجٍ يصرّح فيها أنه لن تكون هناك تكاليف طبيةً مستقبلية، فإنّ برنامج مديكير لن يسعى وراء التكاليف الطبية المستقبلية. ولكنّ برنامج مديكير عاد فاستأنف المسألة، وطوّر إرشاداتٍ بشأن الكيفية التي ينبغي على الجهات المزوّدة بحسبها أن تُدخّل المعلومات المتعلقة بالتكاليف الطبية المستقبلية في ملفّ أحد المستفيدين من برنامج مديكير، ويأشر بطرح مناقصاتٍ للمتعهدين من أجل المبالغ المرصودة للتبعات. وإنّ هذه المسألة سوف تكون في طور التقديم.

توّقع أحد المشاركين حدوث مشاكل مع التكاليف الطبية المستقبلية من جانب الشركات الخاصة. مثلاً، هل تستطيع جهةٌ خاصةٌ مزوّدة بالتأمين على الرعاية الصحية أن تتقدّم بطلب حقّ للحجز بشأن التكاليف المستقبلية الواردة في بوليصة التأمين؟

ثمة مشكلةٌ أخرى تتعلق بحلّ حقوق الحجز وهي أنّ محامياً تابعاً للجهات المدّعية إن هو لم يقلّ بشكلٍ فرديٍّ من المسؤولية بشأن حقوق الحجز، فيُحتمل حينها أن يكون قد أخلّ بواجبه الائتماني تجاه الجهة المطالبة. بناءً على دعوى بورو ضدّ آرسي<sup>2</sup> (*Burrow v Arce*) في تكساس، فإنّ محامياً تابعاً للجهات المدّعية يخاطر بسقوط حقّه في الأتعاب إن هو لم يقدّم دفاعاً يؤدي إلى تأييد المصالح الفردية لجهةٍ مدّعيةٍ معيّنة، إلا أن يكون منخرطاً في تسويةٍ جماعية. إنّ التعقيد الكامن في قانون حقوق الحجز وممارساته يُصعّب أيضاً حلّ حقوق الحجز بسرعة. وقد طوّرت بعض الولايات مبدأ التعافي، وهو يُنصّ على أنه لا يمكن لحقّ الأيلولة أن يصبح متعلقاً بالذمة حتى تتعافى الجهة المدّعية. قد تكون هذه طريقةً لتفادي بعض حقوق الحجز، ولكنها تعني أنّ الاستراتيجيات التي تختص بالولايات قد تكون مناسبةً لمعالجة بعض أنواع حقوق الحجز الخاصة. تملك ولايتا نيويورك ونيوجرسي قواعدً مضادةً للأيلولة مما من شأنه أن يحول دون بعض حقوق الحجز. قد يساعد ذلك في الدعاوى غير المتكررة، وأما في المقاضاة الجماعية التي تشارك فيها العديد من الولايات، فقد يظلّ من المنطقي دفع قيمة بعض حقوق الحجز التي قد لا يمكن إنفاذها في بعض الولايات.

إنّ الاختلافات المتعلقة بالطريقة التي يتعاطى فيها أصحاب حقوق الحجز مع أتعاب المحامين ومع الموجبات المتصلة بحقوق الحجز حينما تكون قيمة التسويات أقلّ من بعض مقادير الأضرار الكلية (”التسويات التي قد تم الاقتطاع منها“) تُؤلّد التعقيد أيضاً في عملية حلّ حقوق الحجز. ولاحظ أحد المشاركين أنّ برنامج مديكير سيّعمد إلى الحد من حقّ ما للحجز عن طريق أخذ أتعاب المحامين بعين الاعتبار، مما قد يعني حداً من دفعة حقّ الحجز المطلوبة بنسبةٍ تتراوح بين 33 في المئة و40 في المئة. في المقابل، يُفترض أن يتمّ الدفع لبعض أصحاب حقوق الحجز الخاصين، مثل الخطط

<sup>2</sup> بورو ضدّ آرسي (*Burrow v Arce*)، مجلّد رقم 997، مُقرّر جنوب غرب، سلسلة (2d) من ص. 229 (تكساس، 1999).

الصحية الذاتية التمويل لاتحاد قانون ضمان دخل الموظفين في مرحلة التقاعد (Employee Retirement Income Security Act [ERISA]) لعام 1974، قبل الدفع للطرف المتضرر، وأن يتم ردّ التكاليف بنسبة 100 في المئة. يشكل أصحاب حقوق الحجز الزائفة مشكلةً أخرى. إذ توجد في بعض الحالات جهاتٌ احتياليةٌ مطالبيةٌ بحقوق الحجز. وفي حالاتٍ أخرى، يسعى متعهدو استردادٍ متعددون بشكلٍ مستقلٍّ لاسترداد المبلغ العائد لصاحب حقّ الحجز نفسه كتدبيرٍ تحوُّطي.

أشار أحد المشاركين إلى أنه، من منظور السياسات، لم يتطرق أحدٌ لمسألة عدم خضوع المستزادات المتصلة بالمسؤولية التقصيرية في مطالبات ردّ التكاليف التابعة لبرنامج مديكير<sup>3</sup> حتى عام 1980. ومن وجهة نظر هذا المشارك، تخطى الحكومة حينما تقوم بما يُعدُّ في الواقع ضغطاً على الجهات المطالبة من أجل انتزاع جزءٍ من مُستزاداتها المتصلة بالمسؤولية التقصيرية، لا سيما حينما تكون هناك تسويةٌ قد تم الاقتطاع منها منذ البداية. حينما أعاد الكونغرس صياغة قانون الدافع الثانوي الخاص ببرنامج مديكير (Medicare Secondary Payer) عام 2003، كان بإمكانه أن يحدد أنه يجب دفع جميع تكاليف برنامج مديكير المتصلة بالضرر عن طريق اقتطاعها من التسوية، ولكنه لم يفعل ذلك. وينصّ القانون على أن ردّ التكاليف يمتدّ فحسبٌ إلى مدى ما تم إثباته من أنّ الخطة الأولية مسؤولةٌ عن القيام بالدفع. ولكن يبدو أنّ برنامج مديكير يتجاهل هذا الأمر ويطالب عوّضاً عن ذلك بالتسديد بغضّ النظر عن حدود تبعية الجهة المدّعى عليها (مثلاً، حين لا تتخطى التبعية الواقعة على الجهة المدّعى عليها نسبة 45 في المئة).

وافق مشاركٌ آخر على هذا الرأي، مُصرّحاً بأنّ برنامج مديكير يتبع ما يظهر أنها سياساتٌ متصلّبة، وأنه لا يلتفت إلى أنّ التسويات التي قد تم الاقتطاع منها أمرٌ حقيقي. ثمة العديد من المشاكل في ذلك المجال، وبينما قد يُنظر إليها أحياناً على أنها مشاكل خاصةً بالجهة المدّعية، إلا إنها مشكلةٌ تواجه المجتمع ككلّ، لا سيما وأنها تتصل بفعالية عملية التعويض وبالرغبة بعدم الإقتال على جهةٍ مطالبيةٍ هي أقلّ من تحمّل هذه التكلفة.

## استراتيجيات تسريع عملية حلّ حقوق الحجز

تتمثّل إحدى الاستراتيجيات التي تمّت مناقشتها بالاعتماد على شركات حلّ حقوق الحجز لكي تعمل مع الحكومة على شروط التسوية. وبالاستفادة من بياناتٍ ناتجةً عن تسوياتٍ سابقةٍ ترتبط بحقوق الحجز، يمكن لهذه الشركات أن تطور مبادئ توجيهيةً بشأن النسبة المئوية من النسوية الإجمالية التي ينبغي دفعها لأصحاب حقّ الحجز المختلفين. ويُنتظرُ أن توافق الجهات المدّعية والجهات المدّعى عليها على دفع تلك النسبة المئوية دون الحاجة إلى صرف الوقت على مراجعة كل ملفٍّ من ملفات المطالبات الفردية.

ثمة مقارنةً أخرى يمكن الاطلاع عليها في دعوى مفتاح الإشعال في سيارة جنرال موتورز (GM). من أجل تسريع الدفعات وحلّ المقاضاة، قُبِلت الجهة المدّعى عليها بدفع حقوق الحجز، وقدمت شركات حلّ حقوق الحجز تقديراً للجهة المدّعى عليها بالمبالغ المتعلقة بحقوق الحجز دون فتح ملفات المطالبات الفردية. إنّ رُفَع ملفّ حقوق الحجز عن الطاولة هو إحدى الطرق لتسريع المفاوضات بين الجهات المدّعية والجهات المدّعى عليها. إنّ قدرة شركات حلّ حقوق الحجز على التفاوض على خفض قيمة حقوق الحجز بمقدارٍ كبيرٍ يزيد من جاذبية هذه المقاربة لدى الجهات المدّعى عليها. إنّ البرامج الخاصة لحلّ حقوق الحجز المصمّمة لأصحاب حقوق الحجز الخاصين، مثل الجهات الخاصة المزوّدة بالتأمين الصحي أصبحت ظاهرةً متنامية. وبالاستناد إلى تجربةٍ سابقة، يستطيع مفاوضٌ مشاركٌ أن يقول إنّ حقوق الحجز تشكّل حوالي 8 في المئة من التسويات في المتوسط. يوفر هذا الأمر الأرضية لمفاوضٍ ما لكي يدعو أحد أصحاب حقوق

<sup>3</sup> العنوان رقم 42 في مدوّنة النُظُم الفيدرالية الأمريكية (C.F.R.)، القسم رقم 411.50(a).

الحجز الخاصين إلى عمليةٍ لحلّ حقوق الحجز في حال وافق صاحب حق الحجز على أنه لا يمكن لحقوق الحجز أن تُشكّل أكثر من 15 في المئة من التسوية الخاصة بجهةٍ مطالبةٍ ما. بوجود هذا الحدّ، قد تكون الجهات المدّعية رغبةً بالمشاركة، ويمكن المضيّ قدماً بعملية التسوية بشكلٍ أسرع.

من منظور الأخصائيّ بحلّ حقوق الحجز، فإنّ على أصحاب حقوق الحجز أن يدركوا أنّ الوسيلة الوحيدة للتوصّل إلى تسويةٍ شاملةٍ هي بأن يسعى صاحب حقّ الحجز بطلب ردّ تكاليف الحدّ الأدنى من الرعاية المطلوبة لنوع الضرر المزعوم. وانطلاقاً من تلك النقطة، يمكن أن يوجد صمّام أمانٍ من شأنه أن يتيح لصاحب حقّ الحجز الاستئناف في حالاتٍ معيّنةٍ في ما يتعلق بقيمة حقّ الحجز.

وصفّ أحد المشاركين الاستراتيجيّة المستخدمة لحلّ حقوق الحجز في دعاوى كارثة سباقات رينو الجويّة (Reno Air Races). وُضع عمودان لاقتراح التسوية، أحدهما للمبلغ الماليّ الذي تتلقاه الجهة المدّعية مسبقاً، والثاني للمبلغ المتوقّع لحقوق الحجز. بدأت الجهات المدّعي عليها بدفع المبلغ الوارد في العمود رقم واحد وأحجمت عن دفع المبلغ الوارد في العمود رقم اثنين. إن لم يرغب محامو الجهات المدّعية بالعمل مع إحدى شركات حلّ المطالبات، فكان عليهم أن يعملوا مع محامي أصحاب حقوق الحجز من أجل حلّ حقّ الحجز. وحينما تمّ حلّ حقوق الحجز، جرى دفع كل المبلغ المتبقي في العمود رقم اثنين إلى الطرف المتضرر. تسمح هذه الطريقة بإخراج المال بحيث يصل إلى الأطراف المتضررة بسرعة. وفي نهاية المطاف، تتوصل الجهات المدّعي عليها إلى تحرير الحجز الذي يههما وتنتهي المقاضاة. في ما يخصّ المخاطر التي يواجهها محامو الجهات المدّعية مع التسويات الشاملة لحقوق الحجز، ينبغي على محامي الجهات المدّعية أن يشرحوا لعملائهم أنّ حلّ الدعاوى على أساس فردي سيكون أمراً مكلفاً جداً ويستغرق وقتاً طويلاً جداً. على محامي الجهات المدّعية أن يعملوا ما بوسعهم لضمان أن تستوعب الجهة المدّعية مسبقاً كيف سيتمّ تحديد المبلغ الذي يُقتطع من التسوية لأجل حقوق الحجز.

## الحاجة إلى تدخّل تشريعي

شعر العديد من المشاركين أنّ هذا يُعدّ من المجالات التي أصبحت جاهزةً للتشريع. ورعّموا أنّ النظام الحالي لا يعمل جيداً. فهو يستهلك الوقت، وهو غير منتظم، ويتمّ التفاوض عموماً بشأن المسائل مجدداً بالنسبة لكل حدثٍ جماعي. ولاحظَ مشارِكٌ آخر أنّ برنامج مديكير (Medicare) يضع قواعدَ بشأن المبالغ المرصودة للتكاليف الطبيّة المستقبلية في فراغ، وأنّ ثمة حاجةً للإرشاد على المستوى التشريعي. قد تشكّل المبالغ التي يرصدها برنامج مديكير من أجل التكاليف الطبيّة المستقبلية كابوساً إن لم يتمّ التعامل معها بالشكل الصحيح.

## الحاجة إلى بياناتٍ إضافية

رأى جميع المشاركين أنّ البيانات الأساسية بشأن حقوق الحجز والتي قدّمها الباحثون كانت مثيرةً للاهتمام ومفيدة، ووافقوا على أنّ ثمة حاجةً كبيرةً للمزيد من البيانات والتحليل. فهناك حاجةٌ للمزيد من المعلومات بشأن المبالغ التي تمّ اقتطاعها من حقوق الحجز، وكذلك بشأن الدفعات المرتبطة بحقوق الحجز، بحيث تكون على هيئة نسبةٍ مئويةٍ من التسوية. ويوجد مسوّغٌ لإجراء المزيد من التحليل للعوامل التي تدفع نحو الاختلاف في معدّلات الاقتطاع على امتداد أنواع الأحداث الجماعية المختلفة.

توجد بعض الأدلّة الأولى على أنّ أصحاب حقوق الحجز الأصغر حجماً، مثل الوكالات الحكومية التي تسعى إلى جباية دفعات إعالة الأطفال، تتزايد رغبتها بالانخراط في العملية. قد يؤدي هذا إلى تعقيد عملية التسوية. ثمة حاجةٌ إلى

إجراء مزيدٍ من التحليل لتحديد ما إن كان يوجد في الواقع المزيد من حقوق الحجز التي تعود إلى أصحاب حقوق الحجز الأصغر حجماً.  
وكان يوجد كذلك اهتمامٌ بالتحليل المؤدي إلى فهم أفضل لمدى الإقرار بوجود حقوق الحجز الاحتمالية.



## حلقة النقاش رقم 3. تجميع المطالبات — الإيجابيات والسلبيات

في مجتمع الاستهلاك الضخم، حيث يسهل وقوع خسائر واسعة النطاق لعدد كبير من الأشخاص، ثمة حاجة إلى نظام يمكن من خلاله حلّ المطالبات بسرعةٍ وفعاليةٍ معقولتين. وما من مسألةٍ مفاضلةٍ أهمّ حالياً بهذا الشأن من كيفية تجميع المطالبات وإمكانية تجميعها.

ناقشت حلقة النقاش هذه ما يقوم به القضاة والجهات المتقاضية لمعالجة الأوضاع التي تتطوي على أعداد كبيرة من المطالبات، والقضايا التي تنشأ، والمعلومات المطلوبة للتوصل إلى فهم أفضل لطريقة عمل المقاربات الحالية وكيفية إجراء التحسينات عليها.

### المشكلة

بحسب المشهد الذي صوّره أحد المشاركين، فإن القواعد الفيدرالية وسواها من الإجراءات صُممت في الأساس لمنظومةٍ من المفاضلة المدنية توجد فيها جهةٌ مدّعيةٌ واحدة، وجهةٌ واحدةٌ مدّعى عليها، ومحاميان اثنان. ولكن هذه المنظومة أخذت بالتغير، وإنّ مشاهدة مفاضلةٍ فيها أعدادٌ كبيرةٌ من الجهات المطالبة وأعدادٌ كبيرةٌ من المحامين في الجهتين باتت أمراً يزداد شيوعاً.

يوجد، دون شك، عددٌ من العوامل التي تدفع بهذا التغيير. وإنّ الإعلان من أجل تجديد أعدادٍ كبيرةٍ من الجهات المطالبة هو أحد العوامل المحتملة، والتكلفة المرتفعة للكشف عن المستندات هي عاملٌ آخر. وأشار أحد المشاركين إلى أنّ الكشف عن المستندات وإن كان يشكل أداةً رائعة، فربما يكون باهظاً بحيث لا يتمكن محامٍ واحدٌ على تحمّل تكلفته. مثلاً، تحتم على محامي الجهات المدّعية أن يقدموا مبلغ 42 مليون دولار أمريكي مسبقاً في مفاضلة فايوكس (Vioxx) من أجل المرافعة في الدعاوى الأولى. لذا، توجد لدى محامي الجهات المدّعية حوافزٌ ليجتمعوا معاً، ما ينتج عنه المزيد من تجميع المطالبات.

لوحظ وجود ثلاثة خياراتٍ في الأساس للتعامل مع المطالبات الجماعية:

1. يمكن للمحاكم معالجة المطالبات بشكلٍ فردي.
2. يمكن تجميع المطالبات في المحاكم.
3. يمكن معالجة المطالبات خارج إطار المحاكم بواسطة نوعٍ من أنواع المخططات الإدارية.

نادراً ما تكون معالجة المطالبات الفردية أمراً عملياً في الأحداث واسعة النطاق. وتشكّل عملية التجميع المقاربة المفضّلة في القضايا التي تُعالج من خلال رفع دعوى في المحكمة، في حين أنّ المعالجة الإدارية هي الخيار الأولي بالنسبة للقضايا التي تُعالج خارج منشآت المحكمة.

توجد آليتان رئيسيتان للتجميع في المحكمة الأمريكية الفيدرالية وهما الدعاوى الجماعية (القاعدة رقم 23) والدعاوى القضائية المتعددة الولايات (MDLs) (العنوان رقم 28 من مدونة قوانين الولايات المتحدة الأمريكية، الفقرة رقم 1407 [28 U.S.C. 1407]). اتخذت المحكمة العليا في قضيتي أميخ (Amchem)<sup>1</sup> وأورتيز (Ortiz)<sup>2</sup> موقفاً منتقداً للدعاوى

<sup>1</sup> شركة أميخ برودكتس المحدودة ضد ويندسور (Amchem Products, Inc. v Windsor)، المجلد رقم 521، مقررات محكمة الولايات المتحدة الأمريكية العليا، صفحة رقم 591، المجلد رقم 117 المحكمة العليا صفحة رقم 2231، المجلد رقم 138 نشرة المحامي، السلسلة الثانية صفحة رقم 689، 1997 محكمة الولايات المتحدة الأمريكية العليا، صفحة رقم 4032.

<sup>2</sup> أورتيز ضد شركة فايبربور (Ortiz v Fibreboard Corp)، المجلد رقم 527، مقررات محكمة الولايات المتحدة الأمريكية العليا، صفحة رقم 815، المجلد رقم 119 المحكمة العليا، صفحة رقم 2295، المجلد رقم 144 نشرة المحامي، السلسلة الثانية، صفحة رقم 715 (1999).

الجماعية في وضعية الضرر الفردي. ويتمحور قلقها حول الطبيعة الفردية للخسائر، وإلى أي مدى كانت هذه الخسائر ناتجة عن العقار أو الحدث. لكن وبغض النظر، تظل هناك حاجة قائمة لأداة يمكن بواسطتها إيجاد طريقة لحل الدعاوى المتعلقة بالكوارث الجماعية.

بحسب ما ذكره أحد المشاركين، فإن إحصاءات المحكمة تُظهر أن قرابة 50 في المئة من المجموع الحالي للدعاوى الفيدرالية المتعلقة مؤلفاً من الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات (وعدها الحالي يقارب 130,000 مطالبة، هي على شكل دعاوى قضائية متعددة المقاطعات)، وأن 20 فقط من الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات تجتمع فيها قرابة 120,000 مطالبة. إن جميع "الدعاوى القضائية الضخمة المتعددة المقاطعات" تقريباً هي عبارة عن دعاوى تتعلق بالمستحضرات الصيدلانية أو الأجهزة الطبية.

لوحظ أن عدداً متنامياً من البلدان اعتمد إجراءات المحكمة الرسمية في تجميع المطالبات الجماعية. اعتمدت ست وثلاثون دولة على الأقل إجراءات يمكن أن يعتبرها المجتمع القانوني الأمريكي شكلاً من أشكال الدعوى الجماعية (أي دعوى تمثيلية تُرفع بالنيابة عن عدد كبير من الأشخاص). وإن بعض البلدان تملك، إضافة إلى الدعوى الجماعية أو عوضاً عنها، عمليات لتجميع المطالبات الجماعية تشبه إلى حد كبير عملية الدعوى القضائية المتعددة المقاطعات لدينا. كانت هناك انتقادات مفادها أن عدد المحامين والقضاة المنخرطين في الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات قليل، وقد أدى "تأثير الجهات الفاعلة المواظبة" هذا إلى نتائج تصب في مصلحة المحامين والقضاة، لا الأطراف المتضررة. ينتقد العديد من الأكاديميين القضاة لاستخدامهم أكثر مما يجب من الإجراءات "المبتكرة" التي يزعم الأكاديميون أن القضاة اخترعونها كلما احتاجوا لذلك.

ولكن معظم العمل الذي يقوم به القضاة، على حد قول أحد المشاركين، موجود في دليل المقاضاة المعقدة، ومن الواضح أنه ضمن سلطة القضاة وفقاً للقاعدة رقم 16 من القواعد الفيدرالية للإجراءات المدنية (Federal Rules of Civil Procedure). وحذر أحد المشاركين قائلاً إن المجتمع القانوني عليه أن يكون حذراً من السعي وراء التشريع الإصلاحي الذي يتناول الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات عندما لا يكون من الواضح ما هي المشاكل التي تحتاج إلى حل، أو ما إن كانت توجد أي مشاكل تحتاج إلى الإصلاح.

## أمثلة من مقاربات تجميع مختلفة

دعوى جماعية: المقاضاة المتعلقة بإصابات ارتجاج الدماغ لدى لاعبي رابطة كرة القدم الأمريكية (The National Football League)

أرادت رابطة كرة القدم الأمريكية (The National Football League [NFL]) سلاماً شاملاً، وتمكّن المحامون من استخدام القاعدة رقم 23. وتبيّنت محكمة الدائرة الثالثة التسوية، ورفضت المحكمة العليا تحويل القضية للمراجعة. كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نجاح هذه المقاربة في دعوى رابطة كرة القدم الأمريكية، إيجاد قاعدة اختبار بديلة بالنسبة لحالات الاعتلال الدماغية الرضحية المزمن (اللتمكن من تمييز هذه المجموعة الفرعية التابعة للجهة المدّعة عن سواها من المجموعات الفرعية التابعة للجهة المدّعة) وإلغاء الحد الأعلى لمبلغ التعويض بحيث لا يحدث نزاع بين المجموعات الفرعية التابعة للجهة المدّعة. كذلك كان من الأمور المهمة وضع أحكام لمنع وقوع أي مشاكل كبيرة في ما يتعلق بالمطالبات الاحتمالية. وأشار أحد المشاركين، مؤدياً دور محامي الشيطان، إلى أن النموذج المتمثل برابطة كرة القدم الأمريكية لن ينجح في جميع الوضعيات، إذ تُعزب المحكمة الفيدرالية عن عداوة مستمرة تجاه التعامل مع حالات الضرر الشخصي على أساس تجميعي.

## دعوى شبه جماعية: زيبركسا (Zyprexa)

إنّ الدعوى المتعلقة بزيبركسا (Zyprexa) لم تخضع للقاعدة رقم 23، لكنّ القاضي في تلك الدعوى أشرف على الأتعاب القانونية وتوزيع التعويضات على الأطراف المتضررة. ووصف القاضي هذه القضية بأنها دعوى شبه جماعية. ويرأي أحد محامي الجهات المدّعية، كان الإشراف القضائي على توزيع التعويض مناسباً، لأنّ إعطاء مكاتب المحاماة مبلغاً كبيراً من المال لتوزيعه على عملائهم بحسب ما يرونه مناسباً ليس ممارسةً سليمة. لكنّ هذا الرأي كان محلّ خلافٍ من قِبَل أشخاصٍ آخرين حضروا الجلسة التحضيرية.

## دعوى شبه جماعية: فايوكس (Vioxx)

على نحوٍ مماثل، راجع القاضي، في مقاضاة فايوكس (Vioxx) أتعاب محامي الجهة المدّعية معتبراً القضية دعوى شبه جماعية. استُخدم في هذه الدعوى جدول تعويضٍ سمّح للمحامين أن يحددوا المبلغ الذي ينبغي أن تتلقاه كلّ فئةٍ تابعةٍ للجهة المطالبة، بالاستناد إلى عددٍ من النقاط.

وبمقارنة مقاضاة زيبركسا بمقاضاة فايوكس، لاحظ أحد المشاركين أنّ أول تسويةٍ في مقاضاة زيبركسا نشأ عنها ما يقارب 20,000 دعوى جديدة، ولكنّ الأمر نفسه لم يحدث في مقاضاة فايوكس؛ ويرى هذا المشارك أنّ ذلك يعود إلى الأحكام والأوامر التي أصدرها القاضي في نهاية المقاضاة، إضافةً إلى استخدام جهة الدفاع دعوى لون باين (Lone Pine) (حيث يُطلب من الجهات المدّعية إقامة الدليل على عناصر مطالباتهم).<sup>3</sup>

## التسوية المبنية على قائمة جرد التكاليف: المقاضاة بشأن عيوب الولادة الناشئة من عقار باكسيل (Paxil) (Birth Defects Litigation)

لم يُستخدم في المقاضاة بشأن عيوب الولادة الناشئة من عقار باكسيل (Paxil birth defects litigation) نموذج الدعوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDL)، أو الدعوى الجماعية، أو الدعوى شبه الجماعية؛ بل استُخدمت مقارنةً مبنيةً على قائمة جرد التكاليف. تمثّلت استراتيجية جهة الدفاع بالبدء بالترافع في بعض الدعاوى. ترافعت جهة الدفاع في دعوى اختارتها الجهات المدّعية، وتلقّت في المحاكمة تعويضاً مناسباً عن الضرر، بلغ 2.5 مليون دولار أمريكي فقط، وهو أقلّ من التكاليف الطبية للجهة المدّعية. من منظور جهة الدفاع، كانت هذه المقاربة ناجحةً لأنّ هذه الدعاوى كان فيها العديد من المشاكل المتعلقة بالسببية. إذ لم تكن لدى الجهات المدّعية في أكثر الأحيان سجلاتٌ طبيةٌ أو صيدلانيةٌ تُظهر أنّهم كانوا قد تناولوا عقار باكسيل، أو أنّهم تناولوا هذا العقار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل، وهي الفترة التي تحدث فيها أضرارٌ من جراء تناول هذا العقار. لذلك، انتقلت جهة الدفاع إلى الترتيب المتعلق بدعوى لون باين (Lone Pine) الذي يطلب من الجهات المدّعية أن تُثبت، إمّا من خلال السجلات الطبية أو السجلات الصيدلانية، أو إقرارٍ كتابيٍّ من الجهة المزوّدة بالرعاية الصحية الخاصة بها، بأنّ عقار باكسيل تمّ تناوله خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل. وقد سمّح ذلك لجهة الدفاع باستبعاد العديد من المطالبات. هذه مقاربةٌ بديلةٌ لنموذج الدعوى شبه الجماعية: حين يتخطى المرء الأضرار الفارقة، توجد العديد من المشاكل في مبدأ التجميع.

حقّق القاضي تقدّماً في عملية التسوية بوضعه جدولاً زمنياً للمحاكمات، مما عنى أنّه لم يُسمّح لجهة الدفاع بالتأخير. وفي نهاية المطاف، أعطت جهة الدفاع كل شركةٍ تمثّل الجهة المدّعية مبلغاً كبيراً، وتركت لها تقسيم تلك المبالغ.

<sup>3</sup> لور ضد شركة لون باين (Lone v Lone Pine Corp)، رقم (85-33606-L) في 1-2 (محكمة نيوجرسي العليا [New Jersey Superior Court]، 18 نوفمبر/تشرين الثاني، 1986).

## التقنيات التي استخدمها القضاة في الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDLs)

يمكن للقضاة استخدام تقنيات متنوعة لدى استماعهم إلى الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDL). فبإمكانهم، مثلاً، استخدام التكنولوجيا الحديثة في إجراء جلسات الاستماع للإفادات، حيث يشارك جميع المحامين عبر الإنترنت، وبإمكان القاضي إصدار حكمه على الفور.

ثمة تقنية أخرى يمكن للقضاة تطبيقها وهي استخدام صُحف الوقائع بدلاً من محاضر الاستجواب. عبّر مشارِك واحدٍ على الأقل عن رأيه بهذا الشأن قائلاً إنّ محاضر الاستجواب أداة ضعيفة إن استُخدمت في الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDLs). وبإمكان القضاة، بالاستناد إلى صُحف الوقائع، إنشاء فئاتٍ من المطالبات ومن ثم اختيار دعاوى ريادية للمحاكمة (بعضها تختاره الجهات المدّعية، وبعضها تختاره الجهات المدّعى عليها، وبعضها يتم اختياره عشوائياً). يعتقد بعض القضاة بأهمية عقد اجتماعاتٍ مع جميع المحامين، وذلك لضمان الشفافية ولحمّل المحامين على تطوير علاقات عملٍ على حدٍ سواء. يمكن تيسير ذلك عبر عقد اجتماعٍ أوليٍّ يجمع القادة من كل جانب.

قال أحد القضاة الذين حضروا الجلسة التحضيرية إنه يستخدم القواعد الفيدرالية بوصفها نقطة انطلاق. ويعتقد أنه ربما ينبغي صياغة قواعدٍ جديدةٍ نظراً للتحوّل الحاصل لا في منظومة الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات فحسب، وإنما في الدعوى القضائية المدنية عموماً.

## المزايا المحتملة للدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDLs) أو للدعاوى الجماعية

إنّ إحدى أكبر المزايا المحتملة للدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDLs) هي فعالية عملية الكشف عن مستندات. وهناك ميزة إضافية تتمثل بالاتساق في الكشف عن مستندات والتعامل مع الدعاوى. ولكن يجب الإقرار مع ذلك بأنّ الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات لا ينتج عنها دائماً تسديد دفعات. فالعديد من الدعاوى يتمّ الترافع فيها بقوة، ولكنها تنتهي إما بعدم الدفع، أو بدفع مبالغٍ محدودةٍ جداً لمجموعةٍ محدودةٍ من الأشخاص. تكمنُ ميزةٌ محتملةٌ للدعاوى الجماعية في أنها توصل إلى حالةٍ من نوع السلام الشامل. أشار أحد المشاركين إلى أنّ السلام الشامل الكامل هو أمرٌ يصعبُ الحصول عليه، لأنه وإن وُجِدَت عتباتٌ للمشاركة ينبغي تأمينها قبل أن تصبح التسوية نافذة، يظلّ هناك دائماً عددٌ من الدعاوى التي تبقى المقاضاة بشأنها جارية. وأخيراً، هناك ميزةٌ محتملةٌ أخرى للدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات أو للدعاوى الجماعية وهي أنّ الدعاوى التي لا تكون الخسائر الفردية فيها كبيرةً بما يكفي لتسوية مقاضاةٍ فردية، تظلّ مع ذلك قابلةً للمعالجة.

## السلبيات المحتملة للدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDLs) أو للدعاوى الجماعية

لاحظَ أحد المشاركين بالقول إنّ الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات (MDL) كانت في السابق عبارةً عن متاهة، إذ كان أحدهم يقوم برفع دعوى أمام محكمة الولاية، ثم تُحال الدعوى إلى المحكمة الفيدرالية، ومن ثمّ إلى قاضٍ مُختصّ في الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات. لم تكن الجهة المدّعية تعرف ما الذي يجري ولا محاموها. أمّا اليوم، فيوجد عموماً في المقابل موقعٌ إلكترونيٌّ لكلّ دعوى قضائيةٍ متعددة المقاطعات، تُعرض فيه المستندات والمرافعات ومُحاضر الجلسات مع القاضي والمحامين، وما إلى ذلك. ولكن تبقى في الدعوى القضائية المتعددة المقاطعات مشكلةٌ هي أنّ الشفافية في ما يتعلق بالمبالغ التي تتلقاها الجهات المطالبة الفردية غالباً ما تكون ضئيلة. من المحتمل أن تصبح شروط التسوية الفعلية لبعض الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات علنيةً وتفضح النظام بأكمله. لقد عبّر أحد المشاركين

عن ازدرائه للتسويات المبنية على قائمة جرد التكاليف، محتجاً لرأيه بأنّ الدفع ينبغي أن يكون مبنياً على حاجة الجهة المطالبة، لا على قدرة المحامي. سيتمكن المحامي الجيد من التوصل إلى قيمة لتسوية مبنية على قائمة جرد التكاليف أعلى مما يتوصل إليه المحامي السيء، وهو أمرٌ غير منصفٍ بحقّ الجهة المطالبة، بحسب رأي هذا المشارك. توجد شفافيةً أشدّ بشكلٍ كبيرٍ في ما يتعلق بشروط التسوية في الدعاوى الجماعية. ولكنّ المشاكل في الدعاوى الجماعية تكمن في (1) أنّ المحاكم لا تحبّها في دعاوى الضرر الشخصي، و(2) قد يكون التوصل إلى سلاحٍ شاملٍ مكلفاً جداً من منظور جهة الدفاع. فمن منظور جهة الدفاع، ليس السلام الشامل هو النتيجة المرجوة دائماً، إذ بإمكانه أن يكون باهظ التكلفة. في بعض الأحيان، ترغب جهة الدفاع بتسوية الدعاوى القائمة فحسب. مثلاً، قد لا ترغب جهة الدفاع بتقديم تعويضٍ لكلّ من تناول عقار فايوكس (Viiox)، وإنما لأولئك الذين تقدّموا بمطالباتٍ فقط. لقد أشار أحد المشاركين إلى أنّه بالنسبة للدعاوى الجماعية والدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات على حدّ سواء، تبقى الإمكانية ماثلةً بأن تخدم المقاضاة الفردية مصالح الجهة المطالبة الفردية بشكلٍ أفضل. مثلاً، في كاليفورنيا، تختفي المطالبات المتعلقة بالألم والمعاناة حينما تُتوفى الجهة المطالبة. من هنا كان المهمّ تحديد أيّ الدعاوى تتصدّر القائمة على أنها الدعاوى الريادية في المقاضاة التجميعية.

تتملّ إحدى السلبيات المحتملة للدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات بمسألة الاحتيايل. ففي كثيرٍ من الحالات تطلبُ إعلاناتٌ من المستهلكين الاتصال على رقمٍ ما في حال استخدامهم المنتج المعني وملاحظتهم بعض الأعراض غير المحددة بدقة. غالباً ما يجيب على المكالمات منظمٌ للمطالبات، ويقوم هذا بتسجيل المعلومات وبيعها لمحامٍ ما، ويتقدم الأخير بعدها بالمطالبة. وقد ينتج عن ذلك مطالباتٍ تتعلق بأضرارٍ لم يتسبّب بها المنتج المعني. مثلاً، في حالة عقار فايوكس، لم تتمكن ثلث الجهات المطالبة تقريباً من تقديم سجلاتٍ طبية تُثبتُ تناولَ عقار فايوكس. وفي حالة العديد من المنتجات لا توجد أعراضٌ فارقة، وإنما أعراضٌ (مثل نوباتٍ قلبيةٍ أو ذبحات) لا تختصّ بالضرورة بالمنتج. وقد يكون الادعاء في هذه الحالة أنّ المنتج زاد الخطر حدّة. ويعود جزءٌ من المشكلة، برأي أحد المشاركين، إلى أنّ العديد من المطالبات تُقدّم من قِبَل محامين جُلّ عملهم هو الإعلان بشأنّ الدعاوى، ويتبين أنّ عدداً كبيراً من المطالبات ليس لها أساسٌ وجيه.

وتتملّ إحدى السلبيات المحتملة التي تمّت ملاحظتها في أنّ هذا النوع من الدعاوى يتصف بالتكاليف المرتفعة للمعاملات؛ هذا الأمر يطرح سؤالاً حول ما إن كان من الأفضل إيجاد شكلٍ من أشكال الأنظمة الإدارية للدعاوى المرتبطة بالمستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية. وجدّ أحد المشاركين قائلاً إنّ هذا النوع من الأنظمة يمكن تمويله مسبقاً كجزءٍ من سعر المنتج (بالنسبة للمنتجات التي صادقت الحكومة على الوسم الخاص بها). ولكنّ مشاركاً آخر حذّر من أنّ إدارة الغذاء والدواء (Food and Drug Administration [FDA]) يمكنها أن تقول إنّ جهازاً طبياً ما يمكن أن يُسمح ببيعه وإن لم يمرّ في عملية كاملةٍ للمصادقة، وتشمل هذه إجراء تجاربٍ على البشر. إنّ العملية التنظيمية ضئيلةٌ بشكلٍ مذهلٍ على هذا الصعيد؛ وبالتالي، هناك حاجةٌ مستمرةٌ لنظام المسؤولية التقصيرية.

## الحاجة إلى مزيدٍ من البيانات والتحليل بشأن المقاربات التجميعية

لا أحد يعلم عدد الدعاوى القضائية الجماعية التي يتمّ إقرارها سنوياً في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا أحد يعلم كذلك كم عدد الدعاوى الجماعية "المفترضة" التي تُرفع. أشار العديد من المشاركين إلى أنّ على صانعي السياسات والمجتمع القانوني معرفة عدد الدعاوى التي تُرفع ونوعها وكيفية حلّها (مثلاً، عدد الدعاوى التي تُحلّ دون دفع مبالغ). إضافةً إلى ذلك، على صانعي السياسات والمجتمع القانوني معرفة عدد الجهات المطالبة التي تتقدّم بالفعل لاستلام تعويضاتها. لا يتوفر سوى القليل من المعلومات التجريبية بشأن الطريقة التي تعمل فيها الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات

(MDLS)، لا سيما في ما يتعلق بالتسويات والأتعاب القانونية. وجادل أحد المشاركين بالقول إن ثمة حاجة إلى معلومات أفضل حول عدد الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات التي لا ينتج عنها دفعات، أو تنتج عنها دفعات محدودة جداً. هناك حاجة أيضاً إلى المزيد من المعلومات حول أنواع الدعاوى التي تم توحيدها وكيفية تغيير ذلك مع الزمن. كذلك دعا المشاركون إلى توفير المزيد من المعلومات حول عدد الدعاوى القضائية المتعددة المقاطعات التي تنتج عنها تسويات مبنية على قائمة جرد التكاليف، في مقابل التسويات المبنية على الجدول. ثمة حاجة كذلك لبيانات حول النسبة المئوية للمطالبات الاحتياطية قبل أن يمضي التشريع إلى القيام بتحريك بشأن هذا النوع من المطالبات الاحتياطية. ثمة حاجة كذلك إلى المزيد من المعلومات بشأن حجم تكاليف المعاملات. ويرى أحد المشاركين أن نسبة قليلة إلى حد ما من الموارد الإجمالية التي أنفقت على عملية حل المطالبات تعود إلى الأطراف المتضررة. تُنفق جهة الدفاع المليارات، ويتلقى محامو الجهات المدعية ما يتراوح بين 30 في المئة و 40 في المئة من قيمة التسوية، وتوجد الآن أطرافاً ثالثة ممولة تطلب عائداً على استثماراتها التي دفعتها مقدماً. ثمة مسوغ أيضاً للمزيد من العمل على أنظمة بديلة حول العالم لمعالجة الدعاوى الجماعية، وتحديدًا على نظام نيوزيلندا. لم يطّلع العلماء الأمريكيون على نظام نيوزيلندا منذ عقود، ومن شأن القيام بهذا الأمر أن يشكل مسعى جديراً بالاهتمام، لأن نيوزيلندا لديها نوع من أنواع النظام الإداري يتعلق بالتبعية المتصلة بالمنتج. سيكون من المفيد، قبل المباشرة بتغيير إجراءات الدعوى القضائية المتعددة المقاطعات أو الدعاوى الجماعية، معرفة ما إن كان يوجد ما هو أفضل لاستبدال تلك الإجراءات به.

ثمة جزء من البيانات من شأنه أن يكون مفيداً وهو الاطلاع على المتغيرات التي تدخل في التغيرات الحاصلة في مبالغ التسوية، ومنها على سبيل المثال، الموقع، والمحامي، وما إن كانت الدعوى جاهزة للمحاكمة، إذا اقتصرنا على عدد قليل من الأمثلة.

أخيراً، أشار أحد المشاركين إلى أنه سيكون من المفيد جمع المعلومات حول عدد حالات سحب المنتج بالنسبة للأجهزة الطبية التي صادقت عليها إدارة الغذاء والدواء (FDA)، مقارنةً بأجهزة الفئة رقم 3 التي تخضع لتجارب سريرية. قد يكون من المفيد مقارنة البيانات المتعلقة بعدد المطالبات التي يتم تقديمها والمبلغ الذي يُدفع لكل مطالبة في الحالات التي أُجريت فيها تجارب سريرية، مقابل الحالات التي لم يتم فيها إجراء تجارب سريرية.

يتمّ تذكيرنا بانتظامٍ يتزايد باستمرار أنّ الخسائر الواسعة النطاق الناتجة عن الأحداث قد غَدَت من ثوابت المجتمع الأمريكي. من هذا المنطلق، عقَدَت مؤسسة RAND هذه الجلسة التحضيرية لمعالجة الدور المُتغيّر للجهات التنظيمية في التسويات، وتأثير حقوق الحجز على التسويات، وإيجابيات تجميع المطالبات وسلبياته. تُظهر وقائع هذه الجلسة التحضيرية بجلاء وجود حاجةٍ إلى المزيد من البيانات والأبحاث في هذه المجالات الثلاثة الأساسية. تسعى مؤسسة RAND إلى إجراء أبحاثٍ مستقبليةٍ في هذه المجالات لكي يصبح نظام حلّ المطالبات المتعلقة بالخسائر الواسعة النطاق مفهوماً على نحوٍ أفضل، ومن أجل العمل على تحسينه.







يقدم مركز RAND لإدارة مخاطر الكوارث والتعويض  
(RAND Center for Catastrophic Risk Management and Compensation)  
ومعهد RAND للعدالة المدنية (RAND Institute for Civil Justice)

الاتجاهات الناشئة في تعويض الخسائر الواسعة النطاق

فندق ريتز-كارلتون (Ritz-Carlton)، بنتاغون سيتي (Pentagon City)

19 مايو/أيار، 2017

### الأجنده

التسجيل والتعارف	9:30 صباحاً
المقدمة والترحيب	10:00 صباحاً
لويد ديكسون (Lloyd Dixon)، مدير، مركز RAND لإدارة مخاطر الكوارث والتعويض (RAND Center for Catastrophic Risk Management and Compensation)	
وضع إطار للمناقشة: القضايا الناشئة المؤثرة على نظام التعويض	10:15 صباحاً
كينيث فينبرغ (Kenneth Feinberg)، رئيس المجلس الاستشاري، مركز RAND لإدارة مخاطر الكوارث والتعويض (RAND Center for Catastrophic Risk Management and Compensation)؛ عضو مجلس الأمناء في مؤسسة RAND؛ محام في مكاتب محاماة كينيث ر. فينبرغ (The Law Offices of Kenneth R. Feinberg)، مستشار خاص	
حلقة نقاش: الدور المتغير للجهات التنظيمية في التسويات	10:30 صباحاً
<ul style="list-style-type: none"><li>مدير حلقة النقاش: نيكولاس بايس (Nicholas Pace)، عالم اجتماع، مؤسسة RAND</li><li>كبير القضاة شارلز ر. برير (Charles R. Breyer) المؤقر، محكمة المقاطعة الأمريكية، مقاطعة كاليفورنيا الشمالية (United States District Court for the Northern District of California)</li><li>إيليزابيث ج. كابرير (Elizabeth J. Cabraser)، شريكة، شركة ليف كابريرز هيمان أند برنستين (Lief Cabraser Heimann &amp; Bernstein)</li><li>جون كرودن (John Cruden)، المساعد السابق للمدعي العام، قسم البيئة والموارد الطبيعية (Environment and Natural Resources Division)، وزارة العدل الأمريكية (U.S. Department of Justice)</li><li>روبرت ج. جيوفرا الابن (Robert J. Giuffra Jr.)، شريك، شركة ساليغان أند كرومويل، شركة تضامنية محدودة المسؤولية (Sullivan &amp; Cromwell LLP)</li><li>مارك ماكناب (Mark McNabb)، الرئيس والمدير التنفيذي لشركة إيليكتريفاي أميركا، شركة محدودة المسؤولية (Electrify America LLC)</li></ul>	
الغداء والتعارف	12:00 ظهراً

### 12:45 بعد الظهر عرض ومناقشة: تأثير حقوق الحجز على التسويات

- مدير حلقة النقاش: بول هينون (Paul Heaton)، خبير اقتصادي مساعد، مؤسسة RAND؛ زميل أول ومدير أكاديمي، مركز كواترون (Quattrone Center)، كلية الحقوق في جامعة بنسلفانيا (University of Pennsylvania Law School)
- مقدم: إريك هيلاند (Eric Helland)، عالم اقتصاد أول، مؤسسة RAND؛ ويليام ف. بودليش (William F. Podlich)، أستاذ اقتصاد، كلية كليرمونت ماكننا (Claremont McKenna College)
- شيلا ل. بيرنباوم (Sheila L. Birnbaum)، شريكة، شركة كوين إيمانويل أوركوهارت وساليفان، شركة تضامنية محدودة المسؤولية (Quinn Emanuel Urquhart & Sullivan LLP)
- ماثيو غاريتسون (Matthew Garretson)، شريك مؤسس ومدير تنفيذي، شركة غاريتسون ريزولوشن غروب (Garretson Resolution Group)
- مايكل سلاك (Micheal Slack)، شريك مؤسس/مدير، شركة سلاك وديفيس (Slack & Davis)

### 2:15 بعد الظهر حلقة نقاش: تجميع المطالبات: الإيجابيات والسلبيات

- مدير حلقة النقاش: كينيث فينبرغ (Kenneth Feinberg)
- أندي بايمان (Andy Bayman)، شريك ورئيس لايف ساينس براكتيس (Life Science and Practice)، شركة كينغ أند سبولدينغ، شركة تضامنية محدودة المسؤولية (King & Spalding LLP)
- جون ه. بيسنر (John H. Beisner)، شريك، شركة سكاكين، آريز، سليت، ميغر أند فلوم، شركة تضامنية محدودة المسؤولية (Skadden, Arps, Slate, Meagher & Flom LLP)
- القاضي إيلدون إي. فالون (Eldon E. Fallon) الموقر، محكمة المقاطعة الأمريكية، مقاطعة لويزيانا الشرقية (United States District Court for the Eastern District of Louisiana)
- ديبرا هينسلر (Deborah Hensler)، القاضي جون و. فورد (John W. Ford) المتخصص بحل النزاعات؛ عميد مساعد، الدراسات العليا؛ المدير المساعد لمختبر القانون والسياسات (Law and Policy Lab)، كلية الحقوق بجامعة ستانفورد (Stanford Law School)
- كريستوفر سيغر (Christopher Seeger)، شريك مؤسس، شركة سيغر ويس، شركة تضامنية محدودة المسؤولية (Seeger Weiss LLP)

### 3:45 بعد الظهر الملاحظات الختامية

جيمس أندرسون، مدير، معهد RAND للعدالة المدنية (RAND Institute for Civil Justice)

### 4:00 بعد الظهر رفع الجلسة

في مجتمعٍ مستهلكٍ يسهلُ فيه حدوثُ الخسائر الواسعة النطاق، تكتسي عمليات توفير التعويض وإجراءاته لعددٍ كبيرٍ من الجهات المطالبة بالتعويض، أهميةً بالغة. وفي سبيل استكشاف القضايا التي تؤثر على السرعة التي يعمل بها نظام التعويض عن مثل هذه الخسائر في الولايات المتحدة الأمريكية، وفعاليتها وإنصافه، عقّد كلٌّ من معهد RAND للعدالة المدنية (RAND Institute for Civil Justice) ومركز RAND لإدارة مخاطر الكوارث والتعويض (RAND Center for Catastrophic Risk Management and Compensation) مؤتمراً في 19 مايو/أيار، 2017 في أرلينغتون بولاية فيرجينيا. تستكشف وقائع هذا المؤتمر آراء أصحاب الشأن حول الدور المتغيّر للجهات التنظيمية، وتأثير حقوق الحجز، وتجميع المطالبات. ناقش المشاركون كيف وفّرت الدعاوى الماضية، لا سيما دعوى انبعاثات الديزل المتعلقة بشركة فولزفاغن (Volkswagen diesel emissions)، أمثلةً حول الكيفية التي يمكن للجهات التنظيمية والجهات المطالبة التعاون وفقاً لها من أجل التوصل إلى نتائج مرضية سواءً للجهات المدّعى عليها أو للجهات المدّعية. كما استكشّفوا دور حقوق الحجز في عملية التسوية وكيفية تأثير عمليات التجميع المختلفة (الدعاوى الجماعية، والمقاضاة المتعددة المقاطعات، والتسوية المبنية على قائمة جرد التكاليف) على التعويض. وجادل العديد من المشاركين بالقول إنّ جمع المزيد من البيانات المتعلقة بحقوق الحجز وعمليات التجميع، إضافةً إلى استكشاف المقاربات التي تعتمد عليها بلدانٌ أخرى في تجميع المطالبات، من شأنه أن يساعد المجتمع القانوني على معالجة قضايا التعويض بشكلٍ أفضل.



[www.rand.org](http://www.rand.org)